

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨٠٩٠

الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	إيطاليا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن (S/2017/904)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1736805 (A)



رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن (S/2017/905)

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن (S/2017/916)

مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لإحاطة مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بخصوص القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. وكما هو الحال دائما، فقد بقيت على اتصال مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمناقشة المسائل المتصلة بهذا الملف. واستعدادا لهذه الإحاطة الإعلامية، تكلمت معه بالأمس. كما تلقيت تقريرا خطيا مستكملا من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ثمة تطور جديد يتعين الإبلاغ عنه. كما يعلم المجلس، لا يزال يتعين تدمير مرفقين من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ٢٧ التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية. ويمكن الوصول الآن إلى هذين المرفقين الثابتين المُقامين فوق الأرض، بعد تأخير طويل بسبب الحالة الأمنية في الموقع. وتقوم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حاليا بإجراء زيارة لهذين المرفقين من أجل تأكيد حالتها. هذه هي الخطوة الأولى في عملية التحقق من تدمير هذين المرفقين التي تجريها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويؤسفني أن أشير إلى أن المسألة التي طال أمدها المتصلة بالإعلان السوري والتعديلات اللاحقة لا تزال قائمة، على الرغم من الجولة الرابعة من المشاورات الرفيعة المستوى التي عقدت في لاهاي في أيلول/سبتمبر. وكما ذكر المدير العام في مذكرته الأخيرة الموجهة إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لم تتح المعلومات التي قُدمت أثناء المشاورات ولا الإفادات

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/904)

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/905)

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/916)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد إدموند موليه رئيس آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/904، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن؛ والوثيقة S/2017/905، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن؛ والوثيقة S/2017/916، التي تتضمن نص رسالة

وتواصل بعثة تقصي الحقائق النظر في مزاعم أخرى حول استعمال أسلحة كيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وأحدث النتائج التي توصلت إليها البعثة تبعث على القلق العميق، بينما ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من المقرر أن تنتهي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. والادعاءات المتعلقة باستخدام أسلحة كيميائية في سورية لم تتوقف، وبالتالي لم تنتف الضرورة لتحديد المسؤولين عن استخدامها وإخضاعهم للمساءلة. وستكون وحدة المجلس ضرورية من أجل منع الإفلات من العقاب تجاه استخدام هذه الأسلحة البغيضة. وكما هو الحال دائماً، لا يزال مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم ما أمكنه من دعم ومساعدة، فيما نعمل معاً لاستعادة العمل بالمعيار العالمي ضد الأسلحة الكيميائية، وتعزيز نظام عدم الانتشار على نطاق أوسع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيد موليه.

السيد موليه (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لعرض التقرير السابع لفريق قيادة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (S/2017/904، المرفق). وتنضم إليّ السيدة جودي تشينغ - هوبكنز، والسيد ستيفان موغيل. ونحن الثلاثة نشكل معاً فريق القيادة.

يذكر الأعضاء أن ولاية الآلية، كما أنشأها مجلس الأمن، تتمثل في قيامها إلى أقصى حد ممكن بتحديد الأفراد أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات الذين تولوا استعمال أو تنظيم أو رعاية أو استخدام الأسلحة الكيميائية أو شاركوا فيها على نحو آخر في الجمهورية العربية السورية. والآلية ليست هيئة

الأخيرة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية حلّ كل ما تم تمييزه من ثغرات وتباينات وأوجه عدم اتساق في إعلان سورية.

وأعاق عدم توفر سجلات تاريخية أصلية الجهود الرامية إلى حل تلك المسائل، وكذلك ما وصفه المدير العام بأنه،

”استمرار عدم إتاحة الوصول إلى قادة/مسؤولين كبار ذوي معرفة شاملة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السورية“ (S/2017/916، الفقرة ١٠).

ولئن كان اختيار الحكومة السورية الإعلان عن مختبرات إضافية في المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية يمثل خطوة إيجابية، فإن تقييم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يشير إلى أن إعلان المركز غير كامل.

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تقريرها عن الحادث المدّعى وقوعه باستخدام الأسلحة الكيميائية في اللطامنة في ٣٠ آذار/مارس. وفي الشهر الماضي، أبلغ المدير العام بأن العينات البيئية المقدمة إلى فريق بعثة تقصي الحقائق، والتي تفيد التقارير بأنها متصلة بحادث اللطامنة في ٣٠ آذار/مارس، أظهرت وجود السارين. وذكر تقرير بعثة تقصي الحقائق أنه نظراً للقصور في بعض الأدلة، فقد تعذّر على بعثة تقصي الحقائق أن تبتّ بيقين مطلق أن سلاحاً كيميائياً قد استُخدم.

ومع ذلك، استطاعت بعثة تقصي الحقائق تحديد وجود السارين في عينات جاءت من الموقع المزعوم للحادثة؛ وأنه ظهرت على المصابين في ذلك الموقع وفي تلك الفترة الزمنية أعراض وتلقوا علاجاً يتفق مع التعرض للسارين؛ وأن أجزاء الذخائر المأخوذة من الموقع الذي ادّعي وقوع الحادثة فيه كانت متسقة مع استخدامها في سلاح كيميائي. ونتيجة لذلك، تمكنت بعثة التقصي من استنتاج أنه من المرجح أن السارين قد استخدم في تلك الواقعة.

وعملت بنشاط على جمع معلومات إضافية عن كل حادث. وهي طبقت المنهجية نفسها في ما يتعلق بكلتا القضيتين، وأجرت دراسة دقيقة ومستقلة حول المعلومات المتاحة. ودرست بذلك السيناريوهات الممكنة لكيفية وقوع الحادث، بما في ذلك السيناريوهات التي قدمتها الدول الأعضاء. وبالنسبة إلى الحادث الذي وقع في خان شيخون، درست الآلية ثمانية سيناريوهات؛ وبالنسبة إلى أم حوش، درست الآلية أربعة سيناريوهات. وكفلت تلك المنهجية تغطية الآلية لجميع الإمكانيات، وإجراء تحقيق مستفيض ومحايّد وموضوعي.

وعندما كانت الآلية تجري تحقيقاتها في الحادثين اللذين وقعا في أم حوش وفي خان شيخون، جمعت معلومات من مجموعة واسعة من المصادر. واستجابةً لطلب المعلومات، قامت اثنا عشرة دولة عضواً، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية، بتقديم معلومات تتعلق بكل قضية. وأجرت الآلية مقابلات مع أكثر من ٣٠ شاهداً بالإضافة إلى الأشخاص الذين أجرت بعثة تقصي الحقائق مقابلات معهم، وجمعت واستعرضت ١٢٨٤ تسجيلاً من تسجيلات الفيديو، و ١٢٠ تسجيلاً صوتياً، و ٦٣٩ وثيقة اقتضى ترجمة معظمها. وقمت بزيارة دمشق في آب/أغسطس. وقامت أفرقة تقنية بزيارة دمشق في أيلول/سبتمبر، وقاعدة الشعيرات الجوية في تشرين الأول/أكتوبر. كما زارت الأفرقة التقنية بلداً مجاوراً في مناسبتين لمقابلة شهود وجمع المواد.

وأود أن أذكر بأن الجمهورية العربية السورية شاركت بصورة بناءة في العمل مع الآلية. وأبدت الجمهورية العربية السورية تعاوناً كاملاً، ويسّرت طلبات الآلية في الوصول إلى المعلومات والاتصال بالشهود. وقدّمت الجمهورية العربية السورية أيضاً تقاريرها التقنية المتعلقة بالحادثين، وعملت الآلية على مراجعتها بعناية.

وبالنسبة إلى قيام الآلية بزيارة قاعدة الشعيرات، كان لدى الآلية عدد من الأهداف، بما في ذلك التحقق من صحة

قضائية؛ بل هي آلية للتحقيق ترفع تقاريرها إلى مجلس الأمن. وعلى الرغم من التحديات الحقيقية التي تواجه التحقيق في القضايا المعقدة في خضم الصراع المسلح الجاري، فإن الآلية تولي عناية كبيرة لكفالة أن تكون منهجية عملها والنتائج التي تتوصل إليها سليمة من الناحية التقنية والعلمية.

إن التقرير يتضمن استنتاجات تتعلق أولاً باستخدام الخردل الكبريتي في أم حوش بتاريخ ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وثانياً استخدام غاز السارين في خان شيخون بتاريخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. والنتائج التي خلص إليها فريق القيادة جاءت على أساس مجموع المعلومات والأدلة التي حصلت عليها الآلية، على النحو المبين في التقرير ومرفقاته.

لقد حدّد فريق القيادة أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤول عن استخدام الخردل الكبريتي في أم حوش، وأن الجمهورية العربية السورية مسؤولة عن استخدام غاز السارين في خان شيخون. وقبل أن أدخل في تفاصيل هذه النتائج، سوف أتكلّم بضع دقائق عن منهجية الآلية.

عندما تعمد الآلية إلى جمع المعلومات وتحليلها وتقييمها، تسترشد بالاختصاصات التي وافق عليها مجلس الأمن، وأساليب العمل على النحو المبين في تقاريرها السابقة. فقد أجرت عملها بطريقة مستقلة ومحيدة ومهنية. وعندما توصل فريق القيادة إلى النتائج التي تحدد المسؤولية، استرشد الفريق بمعايير الإثبات، على النحو الوارد في تقريره الأول (S/2016/142، المرفق). وفي القضيتين قيد النظر، قرر فريق القيادة أن هناك ما يكفي من الأدلة ذات الطبيعة التي يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها، بغية التوصل إلى استنتاجاته بشأن الأطراف المتورطة في استخدام الأسلحة الكيميائية في كل حادث منهما.

ووفقاً لولاية الآلية، فهي انطلقت من النتائج التي خلصت إليها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومفادها أن ثمة سلاحاً كيميائياً قد استخدم في كل قضية،

ضحايا الهجوم، وصحفيين كانوا موجودين في الفترة التي تلت الهجوم مباشرة، والأطباء الذين عالجوا الضحايا، وقادة الجماعات المسلحة غير الحكومية. وبالنسبة إلى حادث خان شيخون، كان من ضمن الشهود عدد من السكان، وأفراد من قاعدة الشعيرات الجوية، ومسؤولون حكوميون، وأطباء عالجوا الضحايا، وموظفو الإغاثة وقادة عسكريون من جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

وقد حصلت الآلية أيضا على تحليلات وتقييمات خبراء مستقلين. ولتوفير ما يحتاج إليه التحقيق من دعم في مجال الاستدلال الجنائي ومن الخبراء، استعانت الآلية بعدة معاهد متخصصة في الاستدلال الجنائي والدفاع معترف بها دوليا، فضلا عن المختبرات المعنية لدى المنظمة. وجرى اختيار كل تلك الهيئات على أساس استقلالها وخبرتها الراسخة وسجل من الأداء المتميز. ومعاهد الاستدلال الجنائي والمختبرات المعنية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية معتمدة وفق المعايير الدولية. وقد استعانت بها الآلية للتأكد من صحة الصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو للتحقق من أوقات وأماكن التقاطها وتقديم تقييمات مستقلة متخصصة وإجراء عمليات محاكاة تخص العناصر المصورة، فضلا عن تركيب المواد الكيميائية وتحليلها. وتشاورت الآلية أيضا مع عدة خبراء معترف بهم دوليا في مجال المواد العالية الطاقة وفي الآثار الطبية لعوامل الحرب الكيميائية.

وفيما يتعلق بأم حوش، قُدم التحليل المتخصص بشأن موقع الارتطام، والذخيرة، ومسار المقذوف، ووسيلة إيصالها المحتملة، وكذلك الآثار الطبية على الضحايا. وفيما يتعلق بخان شيخون، قُدم التحليل المتخصص بشأن طبيعة أعمدة الدخان الناجمة عن التفجيرات وآثارها وخصائص الحفرة وسببها المحتمل ومخلفات الذخائر وانتشار السارين وحجم المتفجرات المستخدمة والآثار الطبية.

وأصدرت الآلية تكليفا بإجراء دراسة مختبرية متعمقة فيما يتعلق بكيمياء السارين. وكان الهدف من الدراسة هو اختبار

سجلات الرحلات وسجلات عمليات الطيران من ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ واستعراض سجلات الدخول والخروج، وإجراء مقابلات مع الأفراد المسؤولين؛ والتقاط صور فوتوغرافية لأنواع الذخائر المحملة على متن الطائرات في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وفقا للسجلات التي تلقتها الآلية؛ والتقاط صور فوتوغرافية لوسائل تحميل تلك الذخائر على طائرة سوخوي سو - ٢٢.

إن جمع العينات من موقع القاعدة لم يكن هدفاً لنا. وقد اعتبرت الآلية أنه في حال انطلاق طائرة بذخيرة كيميائية وحيدة من تلك القاعدة، لن تكون هناك فرصة تذكر للعثور على أثر غاز السارين أو على مخلفاته المتلاشية دون معلومات محددة عن موقع أخذ العينات. ومساحة قاعدة الشعيرات الجوية تبلغ حوالي ١٠ كيلومترات مربعة، أي ما يعادل أكثر من ٩٠٠ ملعب لكرة القدم.

لم تقم الآلية بزيارة الموقعين في أم حوش وخان شيخون. وعلى الرغم من أن زيارة هذين الموقعين، ولا سيما خان شيخون، قد تكون ذات قيمة، فإن زيارة خان شيخون كانت خطيرة جداً لأن الموقع يعيش حالة صراع مسلح تحت سيطرة جبهة النصرة، وهي منظمة إرهابية. واستجابةً لطلب تقدم تقييم أمني يتعلق بإمكانية زيارة موقع خان شيخون، سلّطت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن الضوء على التحديات، من قبيل التعرض على نحو غير مباشر لنيران المدفعية والغارات الجوية المتكررة. علاوة على ذلك، أوصت إدارة شؤون السلامة والأمن بأن أي ترتيبات عن طريق التفاوض مع الجماعات المسلحة المسيطرة على المنطقة لن تكون دون مخاطر أمنية متبقية. وعلى الرغم من الفوائد التي يُحتمل أن تنجم عن زيارة الموقعين، اعتبر فريق القيادة أن الآلية جمعت معلومات كافية للتوصل إلى استنتاج في كلتا الحالتين.

ولقد كان الشهود مصدراً للمعلومات بالغ الأهمية. وبخصوص أم حوش، فإن الشهود الذين قابلتهم الآلية شملوا

تعرضنا للخرذل الكبريتي في أم حوش. وقد ضربت قذيفة هاون تحتوي على الخرذل الكبريتي منزل إحدى الضحيتين التي أصيبت وجارها لدى تنظيف مادة سوداء من على جدار منزلها. واكتشفت قذيفة هاون ثانية تحتوي على الخرذل الكبريتي مستقرة في الرصيف. وبيّنت الأضرار التي لحقت بمنزل الضحية أن مسار قذيفة الهاون التي تسببت فيها كان قد بدأ من نقطة تقع إلى الجنوب الشرقي؛ وتبين أن مسار قذيفة الهاون التي عثر عليها في الرصيف كان قد بدأ من نقطة تقع إلى الشرق أو الجنوب الشرقي من موقع الارتطام.

وقد وجدت الآلية أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) كان يقاتل ضد الجماعات المنتسبة إلى قوات الدفاع السورية من ضواحي أم حوش في تنظيم الدولة الإسلامية كان متمركزاً على طول ثلاثة جوانب لأم حوش، وتحديدًا إلى الشرق والجنوب الشرقي من القرية التي كانت نقطة الانطلاق المقدرة لقذائف الهاون الكيميائية. واستناداً إلى مواقع تنظيم الدولة الإسلامية والتقييم الجنائي بأن قذيفة الهاون أطلقت من المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، فإن فريق القيادة واثق من أن التنظيم مسؤول عن استخدام قذائف الهاون التي تحتوي على الخرذل الكبريتي.

وبالنسبة لخان شيخون، صباح ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قتلت حادثة باستخدام السارين حوالي ١٠٠ شخص في خان شيخون وأثرت على ٢٠٠ شخص آخرين نجوا من التعرض الحاد للغاز. وفي سياق إجراء تحقيقها لتحديد المسؤولين عن ذلك، درست الآلية ثمانية سيناريوهات محتملة، بما فيها احتمال أن تكون الحادثة مصطنعة في محاولة لتحميل المسؤولية لحكومة الجمهورية العربية السورية. وحققت الآلية بدقة في المؤشرات الممكنة لجميع السيناريوهات. وفي اضطلاعها بذلك جمعت معلومات مستقاة من مجموعة واسعة من المصادر ودرستها

ما إن كان يمكن ربط السارين الذي عثر عليه في خان شيخون بالمواد الكيميائية من المخزون الأصلي للجمهورية العربية السورية. وأرسلت الآلية عينات جمعتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٤ من مخزونات الجمهورية العربية السورية إلى المختبرات المعينة لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد أظهرت الدراسة أن العينات التي أخذت من خان شيخون مطابقة لمادة كيميائية معينة من مخزون الجمهورية العربية السورية لازمة لصنع السارين. تلك المادة الكيميائية تستخدم كسليفة كيميائية للسارين وتسمى ميثيل فوسفونيل ثنائي الفلوريدات.

وكما ذكرت من قبل، تعمل الآلية في بيئة غير تقليدية. ولا تملك صلاحيات قضائية وليس باستطاعتها أن تجبر على تقديم المعلومات أو الوثائق. وإنما تعول على تعاون الشهود ومن بحوزتهم معلومات ذات صلة طوعية. وتدقق الآلية في أقوال الشهود وتعمل على كفالة أن تكون المعلومات المجمعة موثوقة ويمكن الاعتماد عليها من خلال وسائل التحقق والتثبت منها والتدابير الأخرى لمراقبة الجودة. وعند تقييم المعلومات، فحصت الآلية بدقة وبصورة منهجية مصدر المعلومات وما إن كانت هناك عوامل قد تؤثر على موثوقيتها، مثل ما إن كانت المعلومات قائمة على التجربة المباشرة للأحداث أو السماع من الغير، أو ما إن كانت هناك شواغل بشأن سلسلة عهدة العينات.

وعند اعتبار المعلومات المؤكدة هامة لتحقيقها، أولت الآلية اهتماماً خاصاً لإمكانية التقارير الدائرية لكفالة أن تكون عملية التثبت مستندة إلى مصادر مستقلة للمعلومات. طرحت أسئلة بشأن الدوافع المحتملة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في كل حالة. وأشار فريق القيادة إلى أن التكهن لا يفيد التحقيق وركز على المسائل التقنية بدلاً من ذلك.

وأود أن أنتقل الآن إلى استنتاجات فريق القيادة في الحالتين. في ١٥ و ١٦ سبتمبر/أيلول ثبت أن امرأتين قد

صوت طائرة في ذلك الوقت وصور شاهدان تسجيلات فيديو تظهر عددا من أعمدة الدخان الناجمة عن الانفجارات في أنحاء خان شيخون في نفس الوقت ذلك الصباح.

وأكد التحليل الطبي الشرعي أنه يمكن سماع صوت الطائرات والانفجار في خلفية أشرطة الفيديو. لقد كانت طائرات الجمهورية العربية السورية في المنطقة الواقعة مباشرة بجوار خان شيخون فيما بين الساعة ١٨/٣٠ والساعة ١٩/٠٠ من يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ وقد تم تثبيت ذلك من المعلومات التي قدمتها الجمهورية العربية السورية نفسها، وكذلك من خلال المعلومات المقدمة من عدة مصادر أخرى. وحدثت الحفرة التي انبعث منها غاز السارين في صباح يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ وثبت ذلك عن طريق الصور التي أرسلتها السواتل.

خلصت تحليلات الخبراء إلى أن الحفرة كانت على الأرجح نتيجة لارتطام قنبلة جوية هوت بسرعة فائقة. كان ذلك نتيجة التحليلات التي أجراها عدد من المعاهد المستقلة والمعترف بها دوليا والمتخصصة في مجالات البحث الجنائي والدفاع والأمن، بالإضافة إلى خبيرين في مجال المواد عالية الطاقة. وبينما لم يُستبعد تماما أنها قد تكون ناتجة عن الوسائل الأخرى، قالوا إن ذلك من المستبعد للغاية في ضوء طبيعة الضرر الذي وقع حول الحفرة.

نظر الخبراء أيضا في إمكانية أن تكون الحفرة قد نجمت عن جهاز متفجر مرتجل. وخلصوا في تقييمهم إلى أن حفرة بهذا الحجم تتطلب ١٠ كيلوغرامات من مادة ال تي إن تي، لكنهم استبعدوا عموما تلك الإمكانية، لأن انفجارا من هذا القبيل كان سيحدث ضررا أكبر بكثير مما لوحظ في المنطقة المحيطة. وعلاوة على ذلك، لاحظ الخبراء أن الجسم المعدني الناتج من الحفرة التي جرى تقييمها متسق مع قنبلة كيميائية جوية رقيقة الجدران كان أكبر بكثير وأعمق انغماسا في الأرض مما يُرجح أن يكون عليه وفقا لسيناريو الجهاز المتفجر المرتجل. ومن هنا فإن

بعناية. وبالرغم من أن فحص الحفرة الناجمة عن الانفجار لم يستبعد أنها يمكن أن تكون ناتجة عن وسائل أخرى غير قنبلة جوية، لم تجد الآلية أي أدلة تثبت أن الحادث مصطنع - وعندما أقول أي أدلة، أعني أي أدلة. وقد برزت بعض أوجه التناقض والتناقضات خلال التحقيق، دققنا فيها وأشرنا إليها بالتفصيل في مرفق التقرير. لكنها لم تكن ذات طابع يستدعي تغيير تقييم فريق القيادة.

إن الآلية، إذ تضع في اعتبارها تعقيدات الحالة وبيئة الاستقطاب السياسي المحيطة بالتحقيق، تابعت بنشاط مصادر محايدة للأدلة على ما حدث في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل. وشملت تسجيلات الفيديو من مصدرين منفصلين التقطت ذلك الصباح أظهرت سلسلة من الانفجارات في أنحاء خان شيخون، أكدت معاهد الاستدلال الجنائي أنها لم تتعرض للتلاعب وتحققت من تصويرها بين الساعة ٠٦/٤٢ والساعة ٠٦/٥٢ في ٤ نيسان/أبريل في خان شيخون؛ الصور الساتلية للحفرة والمناطق المحيطة بها قبل وبعد الحادث؛ تسجيلات الفيديو والصور الفوتوغرافية للحفرة قرر معهد للأدلة الجنائية أنها سجلت بين الساعة ٠٨/٠٤ والساعة ٠٩/١٧، والتحليل الكيميائي لعينات السارين التي جمعتها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية من كل من حكومة الجمهورية العربية السورية والمنظمات غير الحكومية.

جمعت الآلية بعناية قطع اللغز المعقد الذي لا تزال بعض أجزائه مفقودة. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن من أن تحدد بشكل قاطع أن الطائرة التي ألقت القنبلة الكيميائية أقلعت من مطار الشعيرات أو طراز الطائرة المعنية. لكن أجزاء اللغز المحددة والمجموعة واضحة فيما يتعلق ببعض العناصر الحاسمة.

ألقت طائرات ذخائر فوق خان شيخون بين الساعة ٠٦/٣٠ والساعة ٠٧/٠٠ في ذلك اليوم؛ رأى الشهود وسمعوا

عالية السرعة؛ وقد تأثر عدد كبير من الأشخاص جراء السارين في صباح ذلك اليوم؛ وعُثر على السارين داخل الحفرة وحولها؛ وعينات السارين المأخوذة من الحفرة تحتوي على علامات فريدة تتطابق مع السلائف المأخوذة من المخزون الأصلي لدى الجمهورية العربية السورية.

فيما يتعلق بمسؤولية الجمهورية العربية السورية، لم تُحدد الجهات الفاعلة داخل الحكومة والمؤسسات في الجمهورية العربية السورية. فطبيعة العملية اللوجستية تشمل طائفة من الجهات الفاعلة من مختلف المجالات.

لقد حقق المجتمع الدولي هدفا رئيسيا عندما حظر الأسلحة الكيميائية في مجملها. فعندما أُستخدمت الأسلحة الكيميائية على الرغم من هذا الحظر، أنشأ مجلس الأمن الآلية لتحديد المسؤولين عن استخدام تلك الأسلحة. لقد اضطلعت الآلية بولايتها فيما يتعلق بالحوادث في أم حوش وخان شيخون. وعلى مجلس الأمن الآن أن ينظر في الخطوات التالية. للقيام بذلك، أن أطلب إلى المجلس أن يأخذ في الاعتبار ضحايا هذه الأفعال الغادرة.

إن إحراز عالم خال من الأسلحة الكيميائية حتمية تتطلب إجراءات ملموسة وموحدة. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية فريدة في هذا الصدد، بما في ذلك ردع كل الذين ما زالوا يعتقدون بأن هناك شيئا يمكن كسبه من وراء استخدامهما. إنني أفهم المسائل السياسية المحيطة بالحالة في الجمهورية العربية السورية. بيد أن هذا الأمر ليس مسألة سياسية، بل مسألة تتعلق بحياة المدنيين الأبرياء. فلا ينبغي أن يسود الإفلات من العقاب. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل توفر وسائل فعالة لديه للتصدي بسرعة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية في المستقبل، بما في ذلك أعمال الإرهاب الكيميائي.

لقد أدان المجتمع الدولي بقوة، بما في ذلك مجلس الأمن، استخدام أي شخص للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من

عدد الأشخاص المتأثرين بإطلاق السارين في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وما أفادت به التقارير من استمرار وجوده في موقع الحفرة لمدة ١٠ أيام بعد وقوع الحادث، يدل على إطلاق تلك الكمية الكبيرة من السارين، وهذا ينسجم مع إطلاق السارين بإلقاء قنبلة كيميائية من الجو.

أخيرا، خلصت الدراسة المختبرية المتعمقة لكيمياء السارين إلى نتيجة مفادها: من المرجح أن السارين الذي استخدم في خان شيخون صنع من نفس السلائف التي أتت من الأصل المخزون لدى الجمهورية العربية السورية. فهذه المادة من السلائف، المعروفة بميثيل فوسفونيل ثنائي الفلوريدات DF، عنصر رئيسي في تركيب السارين الثنائي، وهو النوع الذي أُستخدم في خان شيخون. ويستند هذا الاستنتاج إلى وجود العلامة المميزة للمواد الكيميائية التي حددتها العينات من المختبرات التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من العينات المأخوذة من خان شيخون، والتي قدمتها إلى بعثة تقصي الحقائق حكومة الجمهورية العربية السورية والمنظمات غير الحكومية. وقد عُثر على نفس العلامة للمواد الكيميائية في عينات ميثيل فوسفونيل ثنائي الفلوريدات DF المأخوذة من المخزون الأصلي في الجمهورية العربية السورية وفي السارين المصنوع من عينات DF نفسها وسيكون من الصعب تكرار السارين الثنائي بنفس التكوين من المواد الكيميائية، حتى ولو كانت التركيبة ذاتها معروفة. كشفت الدراسة المختبرية المتعمقة المزيد من عملية إنتاج السلائف المستخدمة في إنتاج ميثيل فوسفونيل ثنائي الفلوريد DF. وتتطلب هذه العملية درجة عالية من الكفاءة والتطور، وتشير إلى وجود مصنع لإنتاج المواد الكيميائية.

لذلك فريق القيادة على ثقة من أنه إذا أخذت هذه العناصر مجتمعة تشكل دليلا واضحا على أن الجمهورية العربية السورية مسؤولة عن استخدام السارين في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. فالطائرة كانت في الجو وفي الوقت المناسب؛ ونتجت الحفرة؛ وعلى الأرجح نُجمت الحفرة عن قنبلة جوية

تلك الرغبة عندما صوتت على إنشاء الآلية المشتركة في عام ٢٠١٥ وعلى تجديد ولايتها في عام ٢٠١٦. وإذ أشاطرهم الرغبة في العثور على الإجابات، لذلك اسمحوا لي أن أعالج شواغلهم.

لقد أنجزت آلية التحقيق المشتركة ولايتها لتحديد مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. وأعدت تقريراً يخلص إلى أن نظام الأسد هو المسؤول عن الهجوم بالسارين على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، يخلص التقرير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤول عن الهجوم بالخردرل الكبريتي في أم حوش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ويقول لنا أصدقاؤنا الروس إنهم يريدون التأكد من أن التقرير والعمل اللذين أنجزتهما آلية التحقيق المشتركة نفسها يتسمان بالمهنية والنزاهة. وأنا أتفق معهم مرة أخرى. إن تقرير آلية التحقيق المشتركة لا يحدد أولئك الذين يقفون وراء الهجمات الكيميائية فحسب، بل يوضح كيفية توصيلها إلى هذا الاستنتاج.

ويحدد التقرير بقدر كبير من التفصيل كيفية إجراء الفريق لمثل ذلك التحقيق البالغ الصعوبة. وتماثل ما كان سيفعل أي فريق مستقل للخبراء، يحيط الفريق علماً بأية مخالفات وجدها في المعلومات التي حصل عليها من التحقيق. ويعرض التقرير بشفافية تلك الحقائق، ولكنه يقرر أنها لا تشكل في النتائج.

وأصرت روسيا على أنها مستعدة للعودة إلى مسألة تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بعد إصدار آخر تقرير. وقالوا قبل أسبوعين، "أمنحونا مزيداً من الوقت". وقالوا "أمهلونا حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر"، في حين عملوا على حماية أحد أشد نظم العالم فتكا من عواقب أعماله.

واليوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وخلال هذه الأيام، حاولنا العمل مع أصدقائنا من روسيا من أجل ضمان أن نتمكن من التوصل بالإجماع إلى تمديد

الظروف. ومع ذلك، وفي الوقت الذي أقدم فيه إحاطة إعلامية للمجلس اليوم، تلقينا نتيجة أخرى من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تفيد بأنه قد جرى استخدام السارين في بلدة اللطامنة في الجمهورية العربية السورية.

كما ذكرت أمام هذه الهيئة في تموز/يوليه، نأمل أن نضع حداً أبدياً لاستخدام هذه الأسلحة. فلنحافظ على المكاسب التي حققها المجتمع الدولي. ولنمض قدماً بالإنسانية مع تجديد الالتزام الجماعي بوضع حدٍ لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية اليوم.

أود أن أقول كلمة خاصة عن السيد موليه وأن أشكره على حضوره هنا. إذا ما نظر المرء إلى سيرته الذاتية أدرك أنه الرجل المناسب لرئاسة آلية التحقيق المشتركة. فهو يتمتع بمسيرة مهنية متميزة في الخدمة العامة في بلده الأصلي، غواتيمالا. لقد عمل في منصب الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بوصفه المبعوث الخاص إلى هايتي. ولديه قائمة طويلة من المؤهلات الأكاديمية التي تبعث على الإعجاب. وبعبارة أخرى، يشبه السيد موليه إلى حد كبير المؤسسة التي يرأسها، أي أنه يتمتع بالخبرة والمهنية والاستقلالية. فجميع تلك الميزات متجسدة في التقرير الأخير لآلية التحقيق المشتركة (S/2017/904، المرفق، الضميمة)

لقد أصّر أصدقاؤنا من روسيا على أن نؤجل المهمة الأساسية المتمثلة في تجديد ولاية الآلية المشتركة حتى مناقشة التقرير. فهم يقولون لنا إنهم يريدون تحديد الجهة المسؤولة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. وأكدت روسيا على

الأسلحة الكيميائية. وقد أنشأ المجلس الأداة، آلية التحقيق المشتركة، للقيام بذلك تحديدا. وحين الوقت الآن ليحدد المجلس بالإجماع ولاية آلية التحقيق المشتركة من أجل ضمان أن تواصل الآلية القيام بأعمالها البالغة الأهمية على الأقل لمدة عام آخر.

إن الحجج الداعية إلى تحديد الآلية المشتركة حجج واضحة. ولم يؤد أحدث تقرير للآلية سوى إلى تعزيز تلك الحجج. ويجب أن نكفل استمرار العمليات. إن تأخير العام الماضي في تحديد آلية التحقيق كلف الآلية قرابة ستة أشهر من العمل. ولا نملك أن نتحمل تلك الخسارة هذا العام في حين توجد أدلة على استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وللأسف، لا يوجد افتقار إلى الحالات التي تحقق فيها الآلية المشتركة. ففي الأسبوع الماضي، أكدت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن السلاح الكيميائي، غاز السارين، استخدم في الهجوم الذي وقع في ٣٠ آذار/مارس، مما أدى إلى إصابة أكثر من ٧٠ شخصا. وتحمل تلك الحادث السمات المميزة لهجوم خان شيخون الذي وقع بعد بضعة أيام. وأتذكر بوضوح وجوه الأطفال القتلى في خان شيخون. وأتذكر حالة الغضب التي عبر عنها المجلس. وفي عام ٢٠١٥، اجتمع المجلس في لحظة نادرة للوحدة من أجل تحديد هوية من استخدموا الأسلحة الكيميائية وضمان ألا تستمر تلك الأعمال الوحشية. وكانت نتيجة تلك الوحدة النادرة إنشاء آلية التحقيق المشتركة، وهي أفضل أداة لدينا لضمان عدم السماح لأي فرد أو جماعة أو نظام بالهجوم بالأسلحة الكيميائية والإفلات من العقاب عليه.

وستوقف آلية التحقيق المشتركة عملياتها في فترة ١٠ أيام قصيرة. ولا يمكن أن تكون هناك حاليا أولوية لمجلس الأمن أعلى من ضمان استمرار عمل آلية التحقيق المشتركة. وأي شخص يمنعنا من تحقيق ذلك الهدف يساعد ويعاون من ظلوا يستخدمون الأسلحة الكيميائية في سورية. وهو لا يساعد على ضمان أن يموت المزيد من النساء والأطفال فحسب، بل أيضا

ولاية اللجنة. لقد استمعنا بعناية لشواغل روسيا فيما يتعلق بالمنهجية والزيارات الموقعية، بالرغم من أن معظم أعضاء المجلس لا يشاركونها هذه الشواغل. ولدينا الكثير مما يمكننا الاتفاق عليه. فيمكننا الاتفاق على تعزيز اللغة بشأن استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية. ويمكننا أيضا التأكيد على ضرورة مساعدة جميع الأطراف في إمكانية وصول المحققين إلى المواقع في سورية ذات الصلة بالتحقيق الذي يجريه. ويمكننا أن نؤكد على استمرار أهمية المعايير العالية والأدلة السليمة المتعلقة بكل ادعاء. وبشأن تلك المسائل نود أن نعمل مع روسيا نجد أساسا مشتركا. وتوجد كل تلك البنود في مشروع القرار المقترح من روسيا. ويمكننا أن نقبلها جميعا كإبداء لحسن النية والرغبة في التوصل إلى توافق الآراء. لقد أبلغنا بذلك أصدقاءنا الروس ونعتمد تعميم نصنا بعد ظهر هذا اليوم.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نضع لغة في مشروع القرار تحمي السوريين من التحقيق معهم أو من إثبات أنهم استخدموا الأسلحة الكيميائية. فذلك متروك تماما لسورية وروسيا للعمل عليه. بيد أنه بالرغم من أننا واصلنا إشراك روسيا على الصعيد الثنائي وبذلنا جهودا لمعالجة شواغلها بعد أن استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار قبل أسبوعين، لا يزال أصدقاءنا الروس يدفعون بصياغة غير مقبولة لا يقصد بها سوى تقويض المحققين وتقسيم المجلس.

إن فريق الخبراء الذي أنشأه المجلس للتحقيق في تلك الهجمات المروعة في سورية أنجز عمله. والآن حان الوقت لنا للقيام بعملنا. ومنذ عام ٢٠١٢، قدمت مئات التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وذلك ليس شيئا يمكننا التغاضي عنه. وشاغلنا لا يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو بالنظام السوري أو بأي شخص آخر. إنما هو أمر يتعلق بالشعب السوري وحمايته. إن ضمان تحديد هؤلاء المسؤولين وإخضاعهم للمساءلة أمر بالغ الأهمية لإنهاء استخدام

جديدة لنزع السلاح ومنع الانتشار على الصعيد العالمي وبتقديم المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية. وكان هناك توافق دولي واسع للآراء على أنه لا يمكن السماح باستخدام الأسلحة الكيميائية، أيا كانت الظروف. ويبدو أن تلك لم تعد الحالة بعد الآن. فلا نزال نرى الجهود الرامية إلى تقويض دور اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومركزها، وهي مثال فريد للتلاحم بين الإرادة السياسية والحس السليم. ويمنع تحقيق العدالة لضحايا الهجمات الكيميائية في سورية حتى الآن.

وأود أن أشير إلى أن الإفلات من العقاب على انتهاك اتفاقية الأسلحة الكيميائية يؤدي إلى تقويض مصداقية مجلس الأمن، الذي لا تتوفر له جميع الأدوات اللازمة للتصدي بشكل حاسم لتلك الجرائم. إن المخاطر والتهديدات المحتملة التي قد تنشأ عن تقاعس المجلس عن معالجة المسألة مرتفعة للغاية وقد تؤدي إلى عواقب وخيمة للغاية تتجاوز حدود سورية. وعلينا أن نظل متسلحين باليقظة إزاء من لا يترددون في استخدام أسلحة الدمار الشامل.

إن من يدافعون عن الجناة في استخدام الأسلحة الكيميائية بالتلاعب بالحقائق الواضحة يحاولون تشويه سمعة الهياكل الدولية المستقلة وإنشاء عقبات مصطنعة محضة تعرقل استمرار أعمال تلك الهياكل. وكل ذلك أصبح السمة المميزة لموقف الاتحاد الروسي إزاء هذه المسألة. والواقع أن استمرار عجز المجلس عن الرد على استخدام الأسلحة الكيميائية يؤدي من غير قصد إلى تفاقم الحالة على أرض الواقع، وهو أمر لا يزال يبعث على القلق العميق.

أولاً، لقد تأكد أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حائز بالفعل على الأسلحة الكيميائية واستخدمها في عدة مناسبات. ثانياً، لم تقدم الحكومة السورية، حتى الآن، معلومات كاملة وموثوقة عن برنامجها للأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

أن يموت هؤلاء النساء والأطفال بأقسى السبل الممكنة وأكثرها إيلاماً. ونحن أفضل من ذلك. ولا بد أن نكون كذلك. لقد حان الوقت لنثبت ذلك للعالم. وأناشد مجلس الأمن أن يعمل فوراً على تحديد آلية التحقيق المشتركة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو ورئيس آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد إدموند موليه، على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. ونرحب بصفة خاصة بتقديم التقرير السابع لآلية التحقيق المشتركة (S/2017/904، المرفق)، الذي يتضمن الاستنتاجات الواضحة بجلاء المتعلقة بالمحجمين بالأسلحة الكيميائية اللذين وقعا في سورية، وتحديدًا في أم حوش وخان شيخون.

وتشيد أوكرانيا بالجهود التي تبذلها الآلية المشتركة في إجراء تحقيقات محايدة وموضوعية ومستقلة. إننا ندرك إدراكاً دقيقاً الصعوبات الكبيرة التي تواجهها الآلية المشتركة في أعمالها، بالنظر إلى الحساسيات السياسية الكثيرة والجهود المضاعفة التي يبذلها البعض للدفاع عن المسؤولين عن تنظيم الجرائم البشعة وارتكابها باستخدام الأسلحة الكيميائية.

كما نخطط علماً بالتقرير الشهري التاسع والأربعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بمركز تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وتؤيد أوكرانيا التفاعل البناء المستمر بين بعثتي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية المشتركة، وثقت ثقة كاملة بخبرتهما وكفاءتهما المهنية.

وبعد ٢٠ عاماً منذ بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يعترف بالاتفاقية على نطاق واسع بوصفها الصك المتعدد الأطراف الأول الذي يحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل ويخضعها لرقابة دولية صارمة وآليات للامتثال. وقدمت الاتفاقية إسهاماً كبيراً في تعزيز السلام والأمن الدوليين بوضعها معايير

خان شيخون في نيسان/أبريل ٢٠١٧ ومسؤولية داعش عن هجوم أم حوش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. واستنتاجات التقرير واضحة ولا لبس فيها. وهي تتفق مع التقييم الذي نشرته فرنسا في نيسان/أبريل بعد الهجوم على خان شيخون. وباسم فرنسا، أحبي الروح المهنية المثالية لفريق الآلية، الذي يقوم بعمله بكل استقلالية وبدقة.

والوقائع التي تم تحديدها، كما نعلم، خطيرة للغاية. ولأولئك الذين يدعون أن لديهم شكوكاً، أود أن أذكرهم بأن سنوات أربع قد مرت على توصيل آليات التحقيق المستقلة إلى نفس الاستنتاجات. وآلية التحقيق المشتركة قد حددت بالفعل مسؤولية النظام السوري وداعش عن الهجمات المرتكبة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. واليوم، مرة أخرى، كانت الآلية قادرة على التوصل إلى استنتاجات لا لبس فيها بشأن الأطراف المسؤولة عن الهجمات قيد التحقيق، بعد عملية لا جدال فيها.

وإذا التزمنا بالنظر في الوقائع بموضوعية، فإن الواقع يشير إلى أن نظام دمشق لم يلتزم بشكل كامل أبداً بالتزاماته الدولية، رغم التعهدات التي قطعها على نفسه. وشهراً بعد شهر، ظلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تبليغاً بالمناطق الرمادية في الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٣ بشأن مخزونها الكيميائية. والشكوك، التي تنصب على النظام السوري، تؤكد سخرية نظام دمشق وازدواجيته. فقد تعاون هذا النظام مع آليات التحقيق بطرق تسمح له، على أقل تقدير، بالكذب بشأن طبيعة مخزونه، وفي أسوأ الأحوال، بمتابعة برنامج كيميائي. وقبل كل شيء، فإن هذا النظام لم يتردد في استعمال تلك الأسلحة ضد شعبه. ومجزرة خان شيخون، شأنها شأن كثير غيرها، كانت تذكراً مأساوية لنا. ولم تبرز الآلية إلا مسؤولية النظام في هذا الصدد، مثلما أكدت أن الإرهاب الكيميائي قد أصبح واقعاً.

والآن وقد ثبتت الحقيقة بجلاء، ولا يمكن لأحد أن ينكر علمه، فإن مسؤوليتنا المشتركة هي تحديد ومعاقبة المسؤولين عن

وللقرارين ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥). ثالثاً، هناك ادعاءات عديدة باحتمال حيازة المواد السامة غير القانونية ونقلها واستخدامها كأسلحة في سورية.

ولذلك السبب يتعين التصدي بشكل حاسم للتهديد المستمر لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وفي أقصر وقت ممكن. وإزاء خلفية تلك التطورات الخطيرة، فإن من غاية التهور وعدم المسؤولية المطلق تقويض موثوقية وصحة بعثة تقصي الحقائق وتقارير آلية التحقيق المشتركة على السواء. وتتصل المسألة ذات الأولوية حالياً بالانتهاكات الصارخة المؤكدة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والعديد من قرارات مجلس الأمن. وتكتسي المسألة المتعلقة بمسؤولية من ثبتت مسؤوليتهم عن استخدام الأسلحة الكيميائية أهمية حيوية للمجتمع الدولي بأسره.

ونظراً للموقف القوي لمجلس الأمن من أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، نرى أنه ينبغي للمجلس أن يكون متحداً، بالمثل، لضمان المساءلة، وبالتالي منع وقوع المزيد من هذه الجرائم والقضاء على التهديد الكيميائي في المنطقة. ونحن مقتنعون بأن تحقيق هذا الهدف يقتضي السماح لآلية التحقيق المشتركة بأن تواصل عملها المهم. ولذلك، يجب تمديد ولايتها دون مزيد من التأخير. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً مشروع القرار ذي الصلة الذي قدمته الولايات المتحدة كوثيقة توفيقية متوازنة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، والسيد إدموند موليه على إحاطتهما الإعلاميتين المستنيرتين، وعلى عملهما الممتاز.

قبل بضعة أيام، حدد تقرير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (S/2017/904)، المرفق) مسؤولية النظام السوري عن الهجمات الكيميائية في

السوري. وأدعو الجميع إلى أن يفعلوا نفس الشيء وأن يؤيدوا مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة بشأن تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. لا بد لنا أن نعي خطورة هذه اللحظة حتى يتسنى لنا العمل معا في خدمة القيم والصكوك والقوانين التي تدعم أمننا الجماعي. فحجم التهديدات يتطلب ذلك ويجبرنا عليه.

السيد أبو العطا (مصر): تتابع مصر باهتمام التطورات المتلاحقة الخاصة بالأزمة السورية منذ عام ٢٠١١. وتمسكت منذ بدايتها بموقف يستند لدعم طموح الشعب السوري في الحرية والديمقراطية والحفاظ على مؤسسات الدولة وعلى وحدة الأراضي السورية. وقد هالنا خلال السنوات الماضية حجم الدمار والقتل والتشريد الذي حل بالشعب السوري الشقيق. كما نأسف وبشدة للوضع الذي وصلت إليه البلاد، ولا سيما انتشار الجماعات الإرهابية بصورة غير مسبوقة في منطقة الشرق الأوسط، بما يهدد أمن المنطقة والعالم بأسره.

تابعنا كذلك، وبكل أسف، ما تم تأكيده من استخدام الأسلحة الكيميائية عدة مرات في سورية. ومع إدانتنا لكافة مظاهر القتل والتدمير، فإننا ندين بصفة خاصة اللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل التي تتسم بالعشوائية وتمتد آثارها إلى المدنيين الأبرياء. ومن ثم، فإننا ندين مجدداً وبأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية من قبل أي طرف كان. ونؤيد ضرورة مساءلة أي شخص أو كيان أو جهة أو سلطة يثبت ضلوعه في هذا العمل الإجرامي.

انطلاقاً من هذا الموقف المبدئي، أيدت مصر إنشاء آلية التحقيق المشتركة وأيدت مؤخراً تمديد ولايتها لعام آخر في ظل اهتمامنا الشديد بتعزيز مفهوم المحاسبة وكشف الحقائق فيما يتعلق بالأزمة السورية، وكذلك من أجل الإسهام في مواجهة تهديد ملح لم يتمكن العالم حتى الآن من التعاطي معه، وهو الزيادة المطردة في مسألة النفاذ أو امتلاك أو تصنيع

هذه الأفعال الدنيئة. ولن تنعم سورية بسلام دائم مادام كان هناك إفلات من العقاب. وفيما وراء سورية، يرى الجميع أن مستقبل النظام الدولي لعدم الانتشار بات على المحك اليوم. وفي حين أن النظم الدولية لعدم الانتشار لم تعادل الإنجازات التي تحققت في العقود السابقة، يجب ألا نسمح بأن تقوض الانقسامات والمناورات أنجح هذه النظم - نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وقد تكون سابقة قاتلة لنظم عدم الانتشار الأخرى وموقف غير مسؤول سندفع جميعاً ثمنه باهظاً. إن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي أحد هو عمل مقيت أخلاقياً يتنافى مع أبسط مبادئ الإنسانية؛ وأن نغض الطرف ونقبل استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية دون أن نرد على ذلك هو بمثابة إعطاء شيك على بياض أو ضوء أخضر لانتشار هذه الأسلحة واستخدامها في أماكن أخرى، ومن شأنه أن يهيئ أرضاً خصبة للإرهاب الكيميائي الذي نخشاه جميعاً.

وفي المبادرة المشتركة لروسيا والولايات المتحدة، أنشأنا آلية التحقيق المشتركة من أجل تجاوز خلافاتنا السياسية وإثبات الحقيقة. وقد فعلنا ذلك للغرض هذا تحديداً. فلنعمل على عدم النكوص عن تعهدنا أو التزامنا في ساعة الحقيقة. فهذه الآلية ليست أداة للغرب. بل هي أداة تعود للمجتمع الدولي برمته، ومن واجبنا أن نعززها. وهذا يعني أن هذه الآلية لا يمكن، ولا ينبغي، أن تصبح رهينة للخلافات السياسية، أو أسوأ من ذلك، للمناورات التكتيكية. وإضعاف الآلية هو لعب بالنار ومجازفة بتقويض نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية الذي بنيناه معاً. ويجب أن تكون الآلية قادرة على مواصلة أنشطتها دون شروط مسبقة ودون أي تدخل.

فلنتحمل جماعياً وفردياً المسؤوليات الجسام التي نواجهها. وفرنسا، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، تدرك مسؤولياتها تماماً. إننا لن نتوانى في المعركة ضد الإفلات من العقاب أو بشأن مسألة التفكيك الكامل والتام للبرنامج الكيميائي

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد إدموند موليه، رئيس آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول على الإطلاق أيا كانت الظروف. وثمة اتفاق تام داخل مجلس الأمن على هذه النقطة، وهو الاتفاق الذي يتشاطره المجتمع الدولي بأسره. وحقيقة استخدام الأسلحة الكيميائية عدة مرات في سورية، مما أسفر عن مقتل العديد من المدنيين، أمر خطير جدا ويمثل تحديا للسلام والأمن الدوليين.

ويضطلع مجلس الأمن بدور هام في معالجة مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية. وكما ذكرت الممثلة السامية ناكاميتسو، فإنه تم تدمير ٢٥ من مجموع ٢٧ مرفقا لإنتاج الأسلحة الكيميائية بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وينبغي أن تستمر عملية التحقق والتدمير بخصوص المرفقين المتبقيين. وفي الوقت نفسه، كما سمعنا من الممثلة السامية، فإن تعاون الحكومة السورية لا يزال غير كاف. وبصفتنا طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومن أجل صون وتعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، تدعو اليابان الحكومة السورية إلى الانخراط بصورة بناءة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي سياق مسألة الأسلحة الكيميائية السورية، أنشأ المجلس أداة هامة، وهي الآلية المشتركة. وقد أنشأ المجلس الآلية المشتركة في عام ٢٠١٥ بموجب القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) لأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تكن مكلفة بتحديد الطرف المسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من أن اليابان لم تكن عضوا في المجلس في ذلك الوقت، فقد رجبنا ببدء عمل الآلية المشتركة بشأن المسألة عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

واستخدام السلاح الكيميائي في الشرق الأوسط، لا سيما من قبل الكيانات من غير الدول. ومن ثم، فإننا نكرر أهمية إنشاء منظومة قادرة على ردع تلك الكيانات عن السعي لامتلاك هذا السلاح أو الحصول على أساليب تصنيعه ومواجهة مخاطر نقل تلك الأساليب وهذا السلاح بين مناطق الأزمات المختلفة.

لقد تابعا باهتمام التقارير التي أصدرتها آلية التحقيق المشتركة، بما في ذلك التقرير السابع (S/2017/904، المرفق). كما أخذنا علما بالتقييم الذي جاء في هذا التقرير للسيناريوهات المختلفة التي تمت دراستها بالنسبة لحادث خان شيخون، وذلك بناء على ما توفر للآلية من سبل في ظل تعقد الأوضاع على الأرض وفي ضوء بدء الآلية تحقيقا بعد شهور من الحادث ودون تمكنها من زيارة الموقع نفسه الذي تسيطر عليه جبهة النصرة الإرهابية.

وأود أن أؤكد أننا ندرك جميعا هنا التحديات التي تواجه التحقيقات في مناطق المعارك، بل أن ولاية الآلية تمت صياغتها، أخذا في الاعتبار تلك التحديات، حيث أنها حددت المهمة بوضوح، وهي الرغبة في تحديد الضالعين في استخدام السلاح الكيميائي في سورية إلى أقصى حد ممكن. ومن ثم، فإننا نرحب بالجهود التي قامت بها الآلية وفقا لإمكاناتها وما زلنا نرى أهمية لقيام المجلس بالتفكير في السبل المثلى لتحقيق أقصى نفاذ للآلية لمواقع الأحداث في الوقت المناسب وبالأسلوب الذي يوفر أقصى درجات الحيادية في التحقيق ويوفر الأمن لأفراد الآلية.

مرة أخرى، نكرر دعوتنا لأعضاء المجلس بالعمل على تقريب المواقف من خلال الحوار والعودة إلى التوافق الذي ساد مجلس الأمن بشأن هذا الملف، لا سيما وأن الأزمة السورية شهدت خلال الفترة الماضية تطورات متلاحقة تستدعي وقوفنا خلف العملية السياسية وخارطة الطريق التي اعتمدها المجلس في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، السيد موليه، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

إن مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية تظل إحدى المسائل الأكثر إلحاحاً على جدول أعمال مجلس الأمن، وكذلك المجتمع الدولي بأسره. وبظل موقف كازاخستان بشأن هذه المسألة ثابتاً ومتسقاً: إننا ما فتئنا نعارض استخدام جميع أشكال أسلحة الدمار الشامل تحت أي ظرف من الظروف ومن قبل أي طرف. وقد أيد بلدي دائماً الكفاح ضد هذه الفظائع التي لا تزال، للأسف، تحدث في القرن الحادي والعشرين.

وتتهدد كازاخستان بالتوصل إلى تسوية مبكرة للنزاع السوري، وتعتقد أن المواجهات من أي نوع على المسار الكيميائي تعيق تحقيق السلام والاستقرار في البلد والمنطقة. وتشير جميع تقارير آلية التحقيق المشتركة، بما في ذلك أحدثها (S/2017/904، المرفق)، إلى النقاط الهامة التالية. أولاً، إن استخدام الأسلحة الكيميائية مستمر في سورية. ويجب وقفه وأن يُقابل بالإدانة التامة من جانب المجتمع الدولي. وقد أثبتت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بصورة لا يمكن دحضها استخدام السارين والخرذل الكبريتي وغيرهما من المواد السامة.

ثانياً، إن الحالة في ما يتعلق بنظام عدم الانتشار في سورية ليست أدنى كثيراً من المستوى المأمول فحسب، ولكنها تزداد سوءاً أيضاً في ظل تزايد إمكانية الوصول إلى الأسلحة الكيميائية وخروجها عن نطاق السيطرة بصورة مطردة. وما يبعث على القلق البالغ هو أن جميع هذه الجرائم ربما تظل دون عقاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لمنع تكرار هذه الجرائم.

ثالثاً، إن كل ما سبق ذكره يدل مرة أخرى على عجز المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير الوقائية وتحديد جميع الحالات التي تنطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية. ويتعين علينا

وتمشياً مع التقرير السابع للآلية الذي قدمه السيد موليه اليوم (S/2017/904، المرفق)، تنوه اليابان بأن الآلية حددت إلى أقصى حد ممكن أن الجمهورية العربية السورية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هما الطرفان اللذان أقدما على الاستخدام غير المشروع لهذه الأسلحة. وما زالت اليابان واثقة من خبرة الآلية ونزاهتها وكفاءتها المهنية، على نحو ما ينعكس في التقرير السابع.

إن المجلس لديه ثلاث مهام رئيسية في ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية في سورية. والمهمة الأولى هي مواصلة التأكد والتحقيق من تدمير مرافق الأسلحة الكيميائية. والثانية هي منع مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية. والثالثة هي ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية ومنع الإفلات من العقاب. والآلية المشتركة ذات أهمية حيوية لتلك المهام الثلاث، وخاصة المهمتين الأخيرتين. وبعبارة أخرى، فإننا نعتمد على العمل المستمر للآلية المشتركة حتى يتسنى للمجلس أن يكون قادراً على الوفاء بمسؤولياته.

وتخطط اليابان علماً بمختلف المناقشات المتعلقة بتعزيز أو تحسين عمل آلية التحقيق المشتركة. ونعتقد أنه، إذا لزم الأمر، يمكن للأمين العام أن يؤدي دوراً في تحديد أي تحسينات ممكنة. وعلى أي حال، ينبغي ألا توقف الآلية المشتركة عملياتها مع تعزيز قدراتها في الوقت نفسه.

إن الواقع الحزن المتمثل في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية لا يزال قائماً، وهو ما أظهره مؤخراً تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن استخدام السارين في اللطامنة في آذار/مارس. وإلى أن يتم تحديد جميع الجناة، ينبغي أن يستمر عمل آلية التحقيق المشتركة.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو ورئيس آلية التحقيق المشتركة

أثناء التحقيق. ويتعلق ذلك على وجه التحديد بالحالة في المستشفيات، التي لم يكن فيها وقت تسجيل الضحايا متسقاً مع الوقت الفعلي للهجمات الكيميائية، فضلاً عن انتقال التلوث الذي تم الإقرار به خلال عملية أخذ العينات، مما يشير إلى التضارب في جمع الأدلة. وهناك أيضاً تناقضات أخرى في التقرير.

ونحن نواصل دراسة التقرير، وفي الوقت نفسه، فإننا نؤكد مرة أخرى أهمية مواصلة هذا التحقيق الجدي والمهم في الحوادث الكيميائية في سورية. وندعو إلى الوحدة ونأمل في اتخاذ قرار بتوافق الآراء في مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة في الوقت المناسب.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لقد أعربت أوروغواي على الدوام عن رغبتها في أن تعقد معظم جلسات المجلس بصيغة مفتوحة، كلما كان ذلك ممكناً. ولهذا نحن ممتنون بشكل خاص للرئاسة على جعل جلسة اليوم جلسة علنية ومفتوحة لجميع الأعضاء. فهذا موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لنا جميعاً. إننا لا نتناول التقرير الشهري العادي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن الملف الكيميائي السوري (S/2017/916، المرفق) فحسب، ولكن أيضاً مواضيع مثل انتهاء ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في غضون بضعة أيام ونشر تقريرها السابع (S/2017/904، المرفق).

وأشكر وكالة الأمين العام والمثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، والسيد إدموند موليه، رئيس فريق قيادة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين.

خلال السنتين اللتين كانت أوروغواي فيهما عضواً في مجلس الأمن، شجنا بأشد العبارات أي استخدام للمواد الكيميائية السامة كأسلحة في النزاع السوري. فاستخدام

العمل من أجل صون وتعزيز قدراتنا على إجراء تحقيقات من خلال اتباع الإجراءات الصائبة والمنهجيات السليمة.

وفي ذلك الصدد، نرى أنه من المهم والضروري مواصلة عمل الآلية ودعم تمديد ولايتها المتسم بحسن توقيته.

وفيما يتعلق بالتقرير السابع لآلية التنفيذ المشتركة، فإن كازاخستان تواصل دراسة مضمون التقرير، وسنقتصر بعد ظهر هذا اليوم على عرض ملاحظتنا الأولية. وبالنسبة للحدثين اللذين تم التحقيق فيهما، لدينا عدد من الأسئلة التي نود الحصول على تفسيرات إضافية مفصلة بشأنها. وفيما يتعلق بحادث أم حوش على وجه الخصوص، حبذا لو حصلنا على مزيد من المعلومات المفصلة التي تؤكد مشاركة إحدى المجموعات المشار إليها في التقرير في استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالحدث الذي وقع في خان شيخون، فإننا نلاحظ على نحو إيجابي الإشارة في التقرير إلى العديد من الظروف في محاولة لتحديد الأحداث التي وقعت هناك بصورة كاملة. والتقرير يثبت على نحو كامل استخدام السارين ويحدد الموعد الدقيق لاستخدامه وحالات تسمم السكان المحليين بالسارين. كما بذلت آلية التنفيذ المشتركة الكثير من الجهود لتحديد عناصر سم السارين.

وفي الوقت نفسه، نرى أن الاستنتاجات بشأن مشاركة القوات الجوية السورية في قصف إقليم خان شيخون بغاز السارين ليست مقنعة تماماً. وبهذه المناسبة، نود أن نلفت الانتباه إلى أوجه التضارب والتناقض في الفقرات ١٤، ١٥، ٢٦، ٣٠، و ٣١ من التقرير. وجميع الوقائع غير المؤكدة في التقرير تتطلب المزيد من الإيضاحات وبيانات قوية قائمة على الأدلة. وكل ذلك يفرض بنا إلى ضرورة مواصلة التحقيق لتوضيح الصورة الحقيقية.

ومن ناحية أخرى، فإننا نلاحظ على نحو إيجابي أن الآلية إيجابية لا تخفي التناقضات وأوجه القصور الكثيرة التي لوحظت

الأسلحة الكيميائية في الأراضي السورية التي تؤكد أنها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالتقرير السابع لآلية التنفيذ المشتركة، الذي نُشر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، نخطط علما بمضمونه وندعو جميع أعضاء المجلس إلى اتخاذ إجراء في ذلك الصدد، ينبغي أن يسفر عن فرض جزاءات على الجهات المسؤولة المحددة، وهي سلطات الحكومة السورية والجماعة الإرهابية، "تنظيم الدولة الإسلامية".

ومنذ اليوم الذي وقع فيه الحادث في خان شيخون، أكدنا أن أوروغواي لم تكن تتوفر على المعلومات الضرورية لتحديد، بطريقة أو بأخرى، الجناة. وهكذا، أعربنا عن ثقتنا التامة في العمل الجدي والمستقل والمحايد والموضوعي الذي تقوم به آلية التحقيق المشتركة، أي كانت استنتاجاتها. وبالنظر إلى النتائج المطروحة، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للعمل الذي قام به السيد مولي وكامل أعضاء فريقه. ولدينا كامل الثقة في نزاهتهم الأخلاقية وكفاءتهم المهنية وحيادهم. ونشجعهم على مواصلة بحثهم عن الحقيقة وسعيهم إلى تحقيق العدالة لضحايا تلك الجرائم.

ويجب علينا أن نتجنب تكرار السيناريو الذي شهدناه في عام ٢٠١٦، عندما لم يتمكن المجلس بعد التقريرين الثالث والرابع من التوصل إلى توافق في الآراء يتيح اتخاذ تدابير لمعاقبة مرتكبي تلك الجرائم البغيضة. وبالمثل، أمضى مجلس أسابيع للتوصل إلى اتفاق لتحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، مما أسفر عن فجوة مدتها ستة أشهر قبل أن تتمكن الآلية المشتركة من استئناف عملها. وقد كانت تلك الأشهر الستة وقتا ضائعا. وكان ذلك فشل ذريع للمجلس على حساب الشعب السوري والقانون الإنساني الدولي، لولا يزال لدينا الوقت لتجنب تكراره.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
أشكر وفد إيطاليا على تنظيم جلسة اليوم بصيغة مفتوحة، مما

الأسلحة الكيميائية، حيثما يقع، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ولذلك السبب، نؤكد من جديد أن المسؤولين عن هذه الجرائم الشنيعة يجب أن يحاسبوا أمام المحاكم.

ونؤكد من جديد أنه ما لم يتم تدمير جميع الترسانة الكيميائية السورية، سواء كانت معلنة أم لا، أو إخضاعها للضمانات بصورة لا قطعية، فإن الملف الكيميائي السوري لا يمكن إغلاقه نهائيا في مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نشجع السلطات السورية على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكي توضح بصورة نهائية أوجه الإغفال والتضارب في الإعلان السوري الأولي. لقد تلقينا أنباء سارة من السيدة ناكاميتسو فيما يتعلق بتفتيش الموقعين اللذين لم يكن بالإمكان الوصول إليهما حتى وقت قريب.

وقبل أسبوعين، لم يتوصل المجلس إلى ما يلزم من توافق في الآراء لتحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. وأوروغواي واثقة من أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مرض في الأيام القليلة القادمة لتحديد ولايتها لمدة سنة واحدة على الأقل، مما سيمكنها من المضى قدما في عملها، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك العشرات من الحالات التي تنتظر التحقيق.

وبالأمس، أخبرتنا بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بأن هناك حالة مؤكدة جديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، في ٣٠ آذار/مارس في قرية اللطامنة. وتؤكد أنه من المحتمل جدا أن يكون غاز السارين قد استخدم مرة أخرى ضد السكان المدنيين السوريين. وبذلك، لدينا حالة واحدة على الأقل ينبغي أن تحقق فيها آلية التنفيذ المشتركة في الأشهر القادمة لتحديد الجناة. وللأسف، ستظهر حالات أخرى بالتأكيد. ونتيجة لذلك، يجب أن نعزز اقتناعنا بأن آلية التنفيذ المشتركة كانت أداة مفيدة وفعالة، وأنه يجب أن تواصل تحقيقاتها إلى أن تنعدم جميع حوادث استخدام

زملائنا الغربيين تشاطر تفاصيل تحقيقاتهم حتى يتسنى لأخصائينا إجراء مناقشة موضوعية، لكن جرت مراوغتنا. وحين وجهنا الدعوة لممثلي إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة إلى مشاورات مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر، اتضح فجأة أنها قد تمكنت بالفعل من التوصل إلى اتفاق مع الجماعات التي تسيطر على منطقة خان شيخون بشأن زيارة الخبراء. وينبغي لنا أن نتذكر في هذا الصدد أن، رياض حجاب، المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات للمعارضة السورية، قدم ضمانات أمنية في رسالة عممها زملائنا البريطانيون على مجلس الأمن. مع ذلك، ولأسباب مجهولة، لم يتمكن خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من زيارة موقع الحادث.

وبدأت الآن الإشارات غير المقنعة إلى قوة العلم، التي يمكن فيما يبدو بفضلها التثبت من كل شيء دون الانتقال خطوة واحدة. تصوروا حالة يجري فيها نظر قضية في المحكمة، وفجأة يتبين أن المحققين لم يقوموا بزيارة مسرح الجريمة. في الممارسة القضائية، سيكون هذا أمر عبثي تماما. ثم أبلغنا بأن الجانب السوري قد قدم نتائج تحقيقه الوطني، التي تؤكد استخدام غاز السارين. وتلاقى فيما يبدو كل خط من خطوط التحقيق على نفس الاستنتاج، ومن ثم قرر المدير العام للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عدم إيفاد بعثة إلى خان شيخون. وبدأ زملائنا الغربيون، لأول مرة يمكننا أن نتذكرها، الإشارة إلى التحقيق السوري. لكن أود أن أشير إلى أن مهمة بعثة تقصي الحقائق لا تقتصر على تحديد حقيقة أن مواد سامة قد استخدمت. من المفترض أيضا أن تقوم بدراسة جميع المعلومات المتاحة عن الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية في سورية، على النحو المدون بوضوح تام في القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥). وكانت النتيجة أن بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتمكن من الحصول على الأدلة المادية الأساسية. واستندت جميع استنتاجاتها إلى أدلة ظرفية قدم أغلبيتها المعارضة

يمكننا من الإعراب عن موقف روسيا بشأن المسألة المعروضة علينا لجميع الدول الأعضاء.

ونحن ممتنون للسيدة ناكاميتسو والسيد موليه على إحاطتهما الإعلاميتين.

وتدين روسيا بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية، أينما يحدث وأيا كان مرتكبه. ومن أجل الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار، نرى أن من الضروري تحديد الجناة وتقديمهم إلى العدالة. بيد أن أوجه قصور عامة تم تحديدها في أعمال الكيانات الدولية القائمة في سياق الملف الكيميائي السوري. ونتائج نشاطها التحقيقي في استخدام المواد السامة مخيبة للآمال بشدة. فقد نُفذت ولاياتها بصورة انتقائية، دون استخدام المجموعة الكاملة من الأساليب والوسائل القائمة على المعايير العالية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تتطلب أولا وقبل كل شيء جمع العينات ومقابلة الشهود وجمع الأدلة مباشرة في موقع الحادث.

قام أخصائيو بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بعملهم عن بعد. وجاء تقريرهم (أنظر S/2017/567) متدنيا ومليئا بالإغفالات وأوجه عدم الاتساق والتناقضات. ولم يمثلوا للمبدأ الأساسي المتمثل في ضمان تأمين الحفاظ على الأدلة المادية. وجرى تسلم العينات في إقليم بلد ثالث، دون يقين بشأن ما إذا كانت قد أخذت في خان شيخون أم في مكان آخر في سورية أو حتى خارج حدودها. ولم يتم توضيح المسألة الرئيسية فيما يخص الطريقة التي استخدم بها غاز السارين وكيفية إيصاله إلى موقع الحادث.

تلقينا تأكيدات بأن زيارة خان شيخون لن تكون آمنة، على الرغم من أن خبراء أجانب من دول مختلفة يزعم أنهم كانوا هناك في اليوم التالي للهجوم الكيميائي. ولم تصادف أي مشاكل، حتى مع إرهابيي جبهة النصرة. وبالمناسبة، طلبنا من

من السلطات في دمشق تقديم معلومات؛ وهلم جرا. في ظل هذه الظروف، لا يسع المرء إلا الاعتقاد بأن توقيت الرواية جاء بالتزامن عمدا مع جلسة اليوم.

كما لم يتم أخصائيو آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية بزيارة خان شيخون. اتخذ فريق قيادة الآلية القرار الذي اعتبر أن الزيارة غير ضرورية. مع ذلك، جرى رغم ذلك تقديم الطلب إلى إدارة شؤون السلامة والأمن، تحسبا لنشوء حاجة - في تشرين الأول/أكتوبر، بعد مرور ستة أشهر على وقوع الحادثة. وبعد بحث طويل، قامت آلية التحقيق المشتركة في نهاية المطاف بزيارة قاعدة الشعيرات الجوية. لكن ليس من الواضح أن هذا أضاف أي قيمة، لأنه لم يطلب من فريق الخبراء أخذ عينات بحثا عن آثار السارين. كانوا مستعدين للقيام بذلك وكان لديهم الموارد التقنية والبشرية اللازمة، لكنهم لم يفعلوا لأن القيادة لم تمنحهم الضوء الأخضر. رغم أن معرفة ما إذا كان السارين كان مخزنا في القاعدة الجوية كان حاسم الأهمية لتحديد من المسؤول، ومن ثم كانت المسؤولية المباشرة للآلية المشتركة.

ونتيجة هذه السلسلة من الأخطاء الجسيمة من جانب آلية التحقيق المشتركة هي أن تقريرها المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر واستنتاجاته (أنظر S/2017/904، المرفق) لا يمكنه الصمود في وجه أي انتقاد جاد. ليس من قبيل الصدفة أن النص، بما فيه الفرع الذي يتضمن تحليلا لما حدث في خان شيخون، مليء بعبارات مثل "ربما"، "يحتمل"، "يُوحى" و "على الأرجح". وأود أن أسأل السيد موليه عما إذا كان يعتقد حقا أن هذه مصطلحات مقبولة في تقرير عن مسألة بهذه الخطورة. ألم يكن من الأفضل إبلاغ المجلس بصدق بأن آلية التحقيق المشتركة لم تتمكن من إجراء تحقيقات كاملة؟ أجرت الكيانات الروسية ذات الصلة تحليلا علميا وفنيا للتقرير وعقدت إحاطة

ومنظمات غير حكومية شرعتها موضع شك، مثل ذوي الخوذ البيض، اللذين يرتبطون ارتباطا وثيقا بإرهابيي جبهة النصرة. الحصول على معلومات منها بمحملها الظاهر يمثل اتجاها سيئا، على أقل تقدير.

لا يمكن استخدام الظروف الأمنية كذريعة لتبرير رفض بعثة تقصي الحقائق زيارة قاعدة الشعيرات الجوية. لقد سارعت السلطات السورية بضمان إمكانية الوصول الآمن إلى المرفق وطلبت بتنظيم الزيارة بأسرع ما يمكن. بموجب الولاية الممنوحة ببعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يحق للبعثة الوصول إلى أي أماكن قد تكون تأثرت باستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، لم تر قيادتها أن من الضروري التحقق من الرواية التي تفيد بأن السارين أطلقتها طائرات سورية من قاعدة الشعيرات الجوية. ورغم ذلك، جرى على هذا الأساس الهش جرى شن عمل عدواني مسلح على سورية، وهي دولة ذات سيادة، في ٧ نيسان/أبريل.

لقد قلنا مرارا وتكرارا إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كان من الممكن أن تكون أكثر موضوعية إن جرى تشكيل فريق بعثة تقصي الحقائق على أساس جغرافي واسع من أجل أن ينجز مهمته. وفي الوقت نفسه، فالواقع هو أن الوظائف الرئيسية شغلها ممثلو بلدان مشاركة في النزاع السوري ومعادية لدمشق. وفي هذا الصدد، كان من المستحيل تجاهل حقيقة أن بعثة تقصي الحقائق، قبل جلسة المجلس اليوم مباشرة، أصدرت تقريرا عن الحادث الكيميائي المزعوم في اللطامنة في ٣٠ آذار/مارس، استنادا، بالمصادفة، إلى إجراءاتها عن بعد التي أصبحت معروفة الآن. إنها مصادفة مثيرة للدهشة، خاصة بالنظر إلى أن شيئا تقريبا لم يُسمع عن الحادث طيلة الأشهر الستة الماضية. ويثير هذا فوراً عددا من الأسئلة المشروعة فيما يتعلق بمن قدم العينات ومتى؛ من أين أخذت العينات ومن قام بذلك؛ كيف جرى ضمان حفظها طوال هذا الوقت؛ وما إذا كان قد طلب

البلدة مباشرة. وقد بين خبراءنا الروس، باستخدام الحسابات والجدول البيانية، أن ضربة جوية على خان شيخون لم تكن ممكنة من الناحية الفنية. فلماذا لم تسأل الآلية روسيا، بالنظر إلى أن الطائرة من صنع بلادنا؟ ثم أن كل هذه الأوهام بشأن مسار تحليق الطائرة سو - ٢٢ قد تبددت من تلقاء نفسها.

والمشكلة تتمثل في أن قيادة الآلية، منذ البداية، اعتبرت أن القصف الجوي هو السيناريو الأساسي لأحداث خان شيخون، إن لم يكن السيناريو الوحيد. وأي شيء لا يتماشى مع هذا السيناريو قد استبعد، وتجاهلت الآلية الرواية المتعلقة بالكيفية المحتملة لوقوع الحادث، قائلة إن أحداً لم ير أي شخص يجهز لتفجير ذخائر على مستوى الأرض. كيف يمكن للمرء أن يأخذ هذا النوع من التفكير على محمل الجد في عملية تحقيق خطيرة كهذه؟ ومن على وجه الأرض يمكن أن يجهز شيئاً من ذلك أمام أي أحد؟

واستناداً إلى معلومات مستمدة من شبكات التواصل الاجتماعي، فإن بعثة تقصي الحقائق حصلت على شظايا ذخائر يفترض أنه عثر عليها في الحفرة. وأود أن أسأل السيد موليه إن كانت آلية التحقيق المشتركة قامت بتحليل الشظايا المعدنية لتحديد نوع الفولاذ وما إذا كان يمكن استخدامه في تصنيع الرؤوس الحربية. فمن المعروف أن الفولاذ الكربوني يستخدم في كل مكان لصناعة هذه الأنواع من الذخيرة. وإن كان الأمر كذلك، لماذا لم يرد في التقرير؟ وإن لم يكن كذلك، فكيف يمكن أن نستنتج بشكل قاطع أنه كانت هناك قنبلة كيميائية؟ هناك أنبوب محطم داخل الحفرة ظاهر في الصور الفوتوغرافية. مم صنع هذا الأنبوب وما صلته بقنبلة جوية - في رأي الآلية؟

فلننظر في أمر الحفرة. إذا كانت قنبلة كيميائية تحتوي على سارين ثنائي قد أسقطت، لا بد أنه كان سيُعثَر في الحفرة، أو بالقرب منها، على الجهاز الذي يخلط العنصرين اللذين ينتج

إعلامية مفتوحة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة النتائج. إننا نحث الجميع على الإطلاع على الإحاطة. واستنتاجاتها الرئيسية هي كالتالي.

تستند أدلة إلقاء اللوم على الجمهورية العربية السورية إلى رواية تقول إن قنبلة تحتوي على غاز السارين أسقطت من طائرة عسكرية تحلق بالقرب من خان شيخون، وإلى تحليل الحفرة الناجمة عن انفجار القنبلة، وإلى تحديد وجود التركيب الكيميائية للسارين في الموقع. غير أن استنتاجات الآلية لا يمكن الدفاع عنه، لأن التقرير لم يقدم أدلة مقنعة لوسائل الإيصال، ونوع الذخائر المستخدمة وطريقة انتشار غاز السارين.

وأنقل إلى نتائج التحليل الفني على أساس دراستنا المستفيضة، فإننا نجد أنه وفقاً لما أوردته الآلية المشتركة فيما يخص تتبع مسار طائرة من طراز سوخوي - ٢٢ تابعة للقوات الجوية السورية - قدمه التحالف بقيادة الولايات المتحدة - فقد كان بجانب خان شيخون وبالتوازي معها. ولم يجر رصد أي مناورات من جانب الطائرة. في ظل هذه الظروف، استناداً إلى رواية آلية التحقيق المشتركة للأحداث، لا يمكن أن يكون إلقاء القنبلة تم على طول مسار رحلة الطائرة - لأن الذخيرة غير الموجهة لا يمكن توجيهها للهدف إلا عندما تحلق الطائرة تحديداً على مسار هدفها - لكن على جانبي الهدف، بزاوية ٩٠ درجة تقريباً.

وأود أن أسأل السيد موليه: لماذا استنتجت الآلية أن هذا ممكن من الناحية التقنية.

فإذا كانت هذه الضربة قد نُفذت في الواقع - وإن لم يُلاحظ أي شيء على شاشة الرادار - مع الاستدارة في نصف قطر للاقتراب من الهدف، لكان على الطائرة سو - ٢٢ أن تحلق فوق المنطقة السكنية، مع ما ينتج عن ذلك من شدة الاندفاع والضجيج الصاحب. ولكن حسب تقرير آلية التحقيق المشتركة، لم يشاهد أحد من الشهود طائرة عسكرية تحلق فوق

المواد. هل يظن السيد موليه حقاً أنه بخلاف السوريين، لا أحد يمكنه إنتاج السارين استناداً إلى تركيبة معينة معروفة تم التوصل إليها من خلال التحليل؟ وإن كان يظن ذلك، فلماذا؟

وأود أن أسأل السيد موليه إن كانت آلية التحقيق المشتركة قد أجرت تحليلاً كيميائياً للعينات المأخوذة من الحفرة بهدف كشف وتحديد آثار المادة المتفجرة التي أطلقت السارين. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا؟ وفي نهاية المطاف، فهذه هي الطريقة الأقرب إلى المنطق لتحديد نوع الذخائر والانفجار والطريقة المستخدمة لإطلاق السارين.

ما كان ملحوظاً هو المواد البصرية المنتجة إثر الحادث الكيميائي مباشرة، حيث شوهد الناس يتحلّقون حول الحفرة في غير نظام وبدون معدات الوقاية الخاصة. وهناك ممثلون من ذوي الخوذ البيض يستخدمون أقنعة التنفس وقفازات القطن، التي لا توفر أي وقاية من آثار السارين، ويبدو أنهم لا يشعرون بأي قلق. وهذا دليل على أنه لم يكن هناك سارين في الحفرة، لأنه إذا كانت قبلة كيميائية قد انفجرت لكانت قد أنتجت تركيزاً قاتلاً من السموم حول الحفرة. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الذخائر انفجرت على الأرض، ثم قام ذوو الخوذ البيض بتصوير شريط الفيديو المعروف، وبعد ذلك فقط أطلق السارين في الحفرة. ومع ذلك، فإن ذوي الخوذ البيض أعلنوا عن احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية حتى قبل أن تقلع الطائرات السورية من قاعدة شعيرات الجوية.

وأود أن أسأل السيد موليه إن كانت الآلية قد تحققت من معلومات ذوي الخوذ البيض. ولماذا لم يوجه أي اهتمام تقريباً لتلك الحقيقة أثناء إعداد تقرير الآلية؟ والتقرير لا يلتفت أيضاً إلى أمر في غاية الأهمية. في نيسان/أبريل، وفي مجلس الأمن، عرض الممثل الدائم للولايات المتحدة صوراً لأطفال سوريين يفترض أنهم ماتوا بالتسمم من السارين. حدقات أعين التلاميذ في الصور واسعة للغاية، في حين أنهم لو كانوا يعانون من آثار السارين، لكانت حدقات أعينهم قد ضاقت إلى حجم رأس

عنهما السارين، وكذلك على قطع من وحدة الذيل. ولم يُعثر على شيء من ذلك. وأود أن أسأل السيد موليه، لم لا توجد في الحفرة أي علامات على نقطة الدخول التي تنتج عن ارتطام أي قبلة جوية بالأرض دائماً. كيف لكم أن تستنتجوا أنه كانت هناك قبلة جوية في حين أن الحفرة مستطيلة الشكل عوضاً عن أن تكون بيضاوية؟ وكل الكتب التي تتحدث عن التفجيرات تشير إلى أن حفرة بهذا الشكل هي سمة لانفجار من موضع أرضي أفقي. وهذا يتوافق أيضاً مع توزيع آثار الحروق على سطح الأسفلت. وحواف الحفرة لم تتناثر باتجاه الخارج ولا أثر لتربة مُزاحة عن موضعها، مما يبين أن الذخيرة كانت مستقرة على الأسفلت لحظة انفجارها. وبالمناسبة، فقد تم ردم الحفرة وتسويتها بعد وقت قصير من الحادث، الأمر الذي يبدو جداً كمحاولة لإتلاف الأدلة.

وكجزء من عمل الآلية المشتركة، فقد كلفت بإجراء تحليل مختبري خاص، اكتشف من خلاله وجود شائبة تخلّفت عن تكوّن السارين الثنائي السوري من سلائف الميثيل فوسفونيل دايفلورايد. ونود أن نسأل السيد موليه كم كان تركيز ذلك العنصر وفي أي مرحلة كان، وما إذا كان قد جرى أي تحقق من احتمال وجود هذه الشائبة الدقيقة في سلائف الميثيل فوسفونيل دايفلورايد في أي عمليات أخرى تستخدم فيها كمكون أساسي لإنتاج السارين. ونعتقد أن الشوائب التي وجدت في العينات ينبغي ألا تعتبر علامات فريدة قاصرة على التكنولوجيا الثنائية السورية لإنتاج السارين. ومن المحتمل أيضاً أنه تم توليف سلائف الميثيل فوسفونيل دايفلورايد والسارين عمداً باتباع الوصفة السورية المعروفة. وربما تكون المواد الكيميائية قد أنتجت في أي مكان من أجل توريث السلطات السورية عمداً ووضعها موضع الشبهة، وحسبما نعلم فلم ينظر في سيناريو الأحداث هذا قط. كما لم يستكشف احتمال استخدام السارين المنزلي في خان شيخون، مع أنه قد يكون هناك دليل على ذلك في عينات

مهامها الرئيسية بموجب الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن في العام الماضي. ولا تزال مسألة المواد الكيميائية تُستخدم لزيادة التوتر في جميع أنحاء سورية؛ وفي نهاية المطاف، يمكن أن يؤدي الإرهاب الكيميائي إلى اندلاع مواجهة حقيقية، ستكون لها تداعيات حتى خارج منطقة الشرق الأوسط.

في الختام، أود أن أقول إنه عندما أنشأنا، جنبا إلى جنب مع زملائنا الأمريكيين، آلية التحقيق المشتركة، كان ما يدور في أذهاننا هو تحقيق هدف سد ثغرة كبيرة في الأدوات الدولية المستخدمة لمعالجة مسائل من قبيل التحقيق في حالات الإرهاب الكيميائي، واعتبرنا الآلية المشتركة آلية وقائية ترمي إلى الردع. ومن المؤسف عدم تمكننا من القيام بذلك. وأعتقد أن ما قاله السيد موليه اليوم سيثير حتى استغراب الأشخاص ذوي الخيال الجامح.

(تكلم بالإنكليزية)

”فيما يتعلق بمسؤولية الجمهورية العربية السورية، لم تُحدد الجهات الفاعلة داخل الحكومة والمؤسسات في الجمهورية العربية السورية. فطبيعة العملية اللوجستية تشمل طائفة من الجهات الفاعلة من مختلف المجالات“.

(تكلم بالروسية)

وبعبارة أخرى، فقد ذكر في بيانه أن مسؤولية الجمهورية العربية السورية لم تُحدد، سواء داخل الحكومة أو في داخل مؤسساتها المختلفة، وأن طبيعة العملية وجوانبها اللوجستية قد تشمل طائفة كاملة من الأطراف الفاعلة من مختلف المجالات. فأبي دليل هذا؟ وقال السيد موليه بعد ذلك إن الجمهورية العربية السورية، أي الدولة بأسرها، مسؤولة.

إننا بحاجة إلى استخلاص الدروس من التاريخ. فالآلية بشكلها الحالي تشكل خطوة خطيرة إلى الوراء، حتى مقارنة بالجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعراق،

الدبوس. وقد طلبنا من بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة تفسيراً لهذا التناقض، لكنهما تجنبنا هذه المسألة. ويشير التقرير أيضاً إلى أنه في ٥٧ حالة من أصل ٢٤٧، وصل الضحايا إلى المستشفيات قبل وقوع الحادث فعلاً. أي أن واحداً من كل أربعة من المرضى المفترضين يُستبعد لاحتمال الإهمال في ملء الاستمارات خلال الضجة التي تلت ذلك. غير أن الآلية قررت تجاهل ذلك التباين الصارخ، مستخدمة الأدلة المتاحة بإصرار في دعم سيناريو القنبلة الجوية الوحيد الواهي. وأود أن أسأل السيد موليه إن كان ٥٧ شخصاً ليسوا أكثر من اللازم ليتم شطبهم بحجة ضعف حفظ السجلات.

نحن لا نقوض سلطة الآلية المشتركة، بل نعرض الأمر وفقاً للحقائق والمنطق على أساس تحليلنا العلمي والفني للتقرير. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذه الآلية، المنوطة بهذه المسؤولية الرئيسية، لا يمكنها أن تستمر في العمل بهذه الطريقة.

وفي حال عدم القيام بتغييرات شاملة، فإنها ستظل أداة لا تُستخدم سوى لغرض وحيد، هو تصفية الحسابات مع سلطات الجمهورية العربية السورية. وهذا هو الانطباع الذي يبرز من ذلك، وهذا أمر غير مقبول. ولتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، نريد تعزيز فعاليتها وجعلها ممثلة للمعايير العالية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا هو الهدف من مشروع القرار الذي قدمناه، ونأمل أن يتعامل زملاؤنا في مجلس الأمن مع هذا المشروع من منظور بناء وغير ميسس.

وحتى مع مواصلة البعض محاولة العثور على تلك الأسلحة الكيميائية الوهمية في دمشق، فإن المنطقة تشهد تهديداً متزايداً بفعل الأسلحة الكيميائية. ونظراً للموقف غير البناء بالمرّة الذي اتخذته بعض البلدان، كان من الصعب الخروج باستجابة مناسبة، على الرغم من مشروع القرار الذي قدمناه، جنبا إلى جنب مع الصين. ولم تقم آلية التحقيق المشتركة بأي شيء في هذا الخصوص، رغم أن جهود مكافحة الإرهاب تمثل إحدى

ولدينا الآن تقرير آخر من خبراء مستقلين تابعين للأمم المتحدة، عملوا بتكليف من المجلس. ويعرض التقرير استنتاجا واضحا: في ٤ نيسان/أبريل، استخدم النظام السوري غاز السارين ضد شعبه في خان شيخون، وذلك بعد خمسة أسابيع فقط من منع روسيا للمجلس من اتخاذ إجراء بشأن استخدام سورية للأسلحة الكيميائية.

لقد قامت آلية التحقيق المشتركة بما طلبنا منها كمجلس القيام به. وقامت بذلك بدقة ونزاهة ومهنية، وقدمت اليوم النتائج التي توصلت إليها. ويجب أن نتكلم بصوت واحد لإدانة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل تنظيم داعش وهذا الهجوم الذي شنه النظام السوري على خان شيخون.

ويجب أن نحاسب المسؤولين عن ذلك، ولكن التجربة حتى الآن تشير إلى أننا لن نتمكن من القيام بذلك. إن روسيا لا تزال تنكر ما حدث. ومنذ الهجوم الذي وقع في صباح ذلك اليوم من شهر نيسان/أبريل، قدمت روسيا سلسلة متناقضة من الافتراضات والمزاعم، منتقلة من واحد إلى الآخر بمجرد اتضاح عدم صحته، وذلك في سياق سعيها إلى منع المجلس من مساءلة نظام الأسد.

وفي مواجهة العلم والحقيقة، لم يكن ثمة جواب لدى روسيا سوى الخيال والأوهام، ولم تقدم أي دليل على ادعاءاتها. وقد نظر المحققون في الأدلة. وأبانوا في تقريرهم مدى الصرامة التي توخوها في قيامهم بمهمتهم؛ والكيفية التي تلقوا بها معلومات من ١٢ دولة عضوا، بما في ذلك النظام السوري نفسه؛ والكيفية التي أثبتوا من خلالها صحة تلك المعلومات علميا؛ وكيف تشاوروا مع العديد من الخبراء والعلماء المستقلين.

إن آلية التحقيق المشتركة لم تتوصل إلى استنتاجاتها على أساس دليل واحد. ولكنها أسست قضيتها على مجمل الأدلة المتاحة لها، كما كانت ستفعل أي لجنة تحقيق مهنية وعقلانية. وتلك الاستنتاجات واضحة: لقد كانت هناك طائفة تابعة

لأنه في تلك الحالة، استند السيد بليكس والسيد البرادعي في عملهما بوضوح إلى وقائع يمكن التحقق منها. ولم تكن لديهما الجرأة للاستناد في عملهما إلى افتراضات، مثل تلك التي اقتبستها للتو من بيان السيد موليه نفسه.

مرة أخرى، أود أن أقول إن مشروع القرار الروسي يهدف إلى حل هذه المشاكل البنيوية.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول إنني ممتن لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على تفسيرهما الواضح للوقائع بعد ظهر هذا اليوم. وأود أن أشكر رئيس فريق القيادة، ومن خلاله يحمل فريقه، على عملهم الملتزم والنزيه والقائم على الخبرة خلال الخمسة أشهر الماضية في سياق التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وكما سمعنا بوضوح اليوم، فإن تلك التحقيقات توصلت إلى نتيجة واضحة وجليّة، مفادها أن سورية، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة وطرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، قد استخدمت أسلحة كيميائية ضد شعبها. واستخدام هذه الأسلحة، أيا كان مستخدمها ومكان استخدامها، أمر غير مقبول، ونحن ندين استخدامها من قبل النظام السوري وتنظيم داعش على حد سواء. إن تلك الأسلحة التي اتفقت أكثر من ١٩٠ دولة على حظرها هي أسلحة لا مكان لها في عالمنا المعاصر.

ولكننا واجهنا موقفا مماثلا من قبل. ففي العام الماضي، أبلغتنا آلية التحقيق المشتركة بأن النظام السوري نفذ ثلاث هجمات بالغازات السامة، وبأن تنظيم داعش استخدم غاز الخردل الكبريتي. ولكن بعض أعضاء المجلس شككوا في استنتاجات ذلك التحقيق، وهو تحقيق وضعوا هم أنفسهم الأساس له وجرى القيام به وفقا لمنهجية كانوا قد وافقوا عليها. وفي شهر شباط/فبراير، تم استخدام حق النقض لمنع مجلس الأمن من اتخاذ إجراء.

فعلا عن حدوث هذه الأشياء، وذلك بغرض التستر على جرائم النظام السوري.

وللحكومة السورية، أقول إنه تم بعناية جمع أدلة على الجرائم اللاإنسانية التي ارتكبتها. إن روسيا تحمي سورية في الوقت الحالي، ولكن سيأتي اليوم الذي تُحاسب فيه على أفعالها أمام القانون الدولي وسينال ضحاياها العدالة التي يستحقونها.

لا يمكن إمساك العصا من المنتصف في مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بالأسلحة الكيميائية. ويجب علينا أن ندين استخدام هذه الأسلحة في سورية ونقدم آلية التحقيق المشتركة لتحديد المسؤولين عن تلك الأفعال. والقيام بخلاف ذلك يعني في واقع الأمر التغاضي عن هذه الهجمات المروعة ويقوض الهيكل الدولي الذي صممناه جماعيا لوقفها.

السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والسيد موليه على إحاطتهما الإعلاميتين. إن موقف الصين بشأن الأسلحة الكيميائية واضح وثابت. فنحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو منظمة أو فرد لأي غرض من الأغراض أو تحت أي ظرف من الظروف. ويساور الصين قلق بالغ حيال استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وهي تدنيه بشدة. وتؤيد الصين آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في التحقيقات التي تجريها بشكل شامل وموضوعي ومحيد في الحوادث ذات الصلة. وينبغي أن يكون التحقيق مبنيا على أدلة متينة ويجب أن يتوصل إلى استنتاجات يمكن أن تصمد أمام اختبار الزمن وتستند إلى وقائع يمكن التحقق منها.

وتخطط الصين علما بالتقرير الذي قدمته الآلية مؤخرا (S/2017/904، المرفق). ونلاحظ كذلك أن الكثير من الوقت قد انقضى بعد الحادث. ولأسباب أمنية، قررت الآلية عدم

للقوات الجوية السورية بالقرب من أجواء خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل بين الساعة ٦/٣٠ صباحا و ٧/٠٠ صباحا، في الوقت الذي أُلقيت فيه ذخائر على المدينة. والحفرة التي انبعث منها غاز السارين قد حدثت بفعل انفجار قنبلة جوية أُلقيت في ٤ نيسان أبريل. والأمر الأكثر دلالة هو أن غاز السارين الذي عُثر عليه في مسرح الحادث في عينات قدمها النظام السوري احتوى على نفس البصمة المميزة، نفس البصمة المميزة، التي عُثر عليها في المواد الكيميائية التي سلمها النظام السوري إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٤.

ويشير الممثل الروسي إلى أنه يمكن بسهولة تصنيع غاز السارين أو تصنيعه منزليا. ولعل بوسع السيد موليه أن يتفضل بشرح مدى تعقيد إعادة تصنيع غاز السارين ليحمل نفس البصمة الكيميائية المميزة لذلك الذي ينتجه النظام السوري.

وفي عام ٢٠١٣، وعدت روسيا العالم بأن سورية ستتحلى عن جميع أسلحتها الكيميائية. واليوم، ومع ما يترتب على ذلك بالنسبة للشعب السوري وما يترتب عليه بالنسبة للإجماع الدولي على مكافحة الأسلحة الكيميائية، فإن هذا الوعد لم يتحقق بعد ولا تزال روسيا توفر الحماية للأسد ونظامه.

ولذلك، أدعو المجلس بأكمله إلى تحديد الولاية الحالية لآلية التحقيق المشتركة، التي توصلت إلى النتائج الصارمة والحاسمة التي ناقشناها اليوم. ولا يزال هناك عمل يتعين القيام به. لقد قدمت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية أدلة الآن على الاستخدام المحتمل للسارين في اللطامنة في ٣٠ آذار/مارس.

ونحن بحاجة إلى دعم الآلية المشتركة لتمكينها من الاضطلاع بعملها الهام. إن مشروع القرار الذي عممته روسيا اليوم ليس محاولة جادة للتجديد. فهو عبارة عن خدعة خبيثة لتشويه سمعة هيئة مهنية ومستقلة ومحيدة. إن روسيا تسعى إلى إلقاء اللوم على من يخبروننا بأشياء سيئة بدلا من لوم المسؤولين

بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، السيد إدموند موليه، وعلى على الرسالة التي بعث بها إلى الأمين العام (S/2017/916، المرفق).

تعرب بوليفيا مرة أخرى عن إدانتها القوية والقاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية واستخدام المواد الكيميائية كأسلحة. إنه عمل إجرامي لا يمكن تبريره، بغض النظر عن مكان وزمان ارتكابه أو من قام بارتكابه، وهو يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. وإننا نتفق مع تأكيد الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، على أنه "لا شيء يمكن أن يبرر استخدام تلك الأسلحة بأي حال من الأحوال ومن قبل أي كان" (S/2017/916، ص ٢). ونؤكد من جديد الحاجة إلى الحفاظ على وحدة المجلس لكفالة محاسبة الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية عن أعمالهم حتى لا يفلتوا من العقاب.

ونخطط علما بالإحاطة الإعلامية التي عُقدت للدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر بشأن الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية في محافظة حماة والعثور على السارين ومواد مرتبطة بالسارين. ونؤكد مجددا، في ذلك الصدد، أنه يجب أن تضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثتها لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية وآلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة بالمهام المنوطة بها وأن تقوم بأعمالها قدر الإمكان بأكثر الطرق موضوعية ومنهجية وتقنية وموثوقة ودعمًا، وبخاصة، مع الابتعاد عن التسييس، من خلال إجراء تحقيق مستقل ومحيد وشامل وحاسم.

وفيما يتعلق بولاية آلية التحقيق المشتركة، نكرر أن أعمالها في مجال التحقيق هامة ولذا يجب تحديد ولايتها من أجل ضمان استمرارية التحقيقات. فهناك في الوقت الحاضر ٦٠ تحقيقا من هذا القبيل، ويجب القيام بها على نحو موضوعي ومتجرد. ويجب

إجراء تحقيقات ميدانية في الموقع في خان شيخون وأم حوش. وقد أعرب بعض أعضاء المجلس عن أملهم في أن تحسن الآلية منهجيتها وتعزز تحقيقاتها الميدانية وتُنقح ولايتها. وهناك توافق في الآراء بين أعضاء المجلس على إدانة الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية وعلى ضرورة التحقيق في الحوادث ذات الصلة. وينبغي لأعضاء المجلس أن يواصلوا التفاوض على منهجية الآلية ولايتها وتقليدها بصبر، وأن يسعوا إلى إرسال رسالة موحدة. فهذا سيساعدنا على معرفة الحقيقة وراء الهجمات وتقديم الأطراف المسؤولة إلى العدالة وردع الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية مستقبلا.

إن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من المأزق السوري. وهنالك زخم إيجابي نحو التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية، بفضل الجهود المشتركة لجميع أطراف المجتمع الدولي. فقد اختُتمت الجولة الأخيرة من حوار أستانا لتوها وستبدأ جولة جديدة من محادثات جنيف للسلام في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

ودخلت التسوية السياسية للمسألة السورية مرحلة جديدة وحاسمة. وتدعو الصين أعضاء مجلس الأمن إلى التركيز على الصورة الكبيرة المتمثلة في مواصلة العملية السياسية السورية والبقاء متحدين بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية من أجل تهيئة ظروف تمكن جميع الأطراف في سورية من التوصل إلى حلول سريعة ومقبولة للجميع من خلال محادثات جنيف، مع الاضطلاع في الوقت نفسه بدور بناء من أجل التوصل إلى حل شامل ومحيد ومناسب للمسألة السورية في أقرب وقت ممكن.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو. ونحن ممتنون كذلك على الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس آلية التحقيق المشتركة

ونحن نشارك الأعضاء الآخرين في إعادة تأكيد إدانتنا بأقوى العبارات الممكنة لهذه الأعمال البشعة والفظيعة. ولهذا السبب، نؤيد جميع الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم الشنيعة على أساس أدلة قوية وملموسة. ونشكر آلية التحقيق المشتركة، في هذا الصدد، على تقريرها الموضوعي.

وأودّ أن أؤكد من البداية أننا نكن أعلى درجات الاحترام للآلية وفريق قيادتها. ونفهم أن الآلية تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية بسبب البيئة السياسية الحساسة للغاية واعتبارات أمنية معقدة، كما ذكر التقرير بحق وكما أكد الأمين العام المساعد مولي اليوم. ونحترم ونقدر جميع الجهود وتفااني فريق القيادة في اضطلاعهم بمسؤولياته الجسيمة على الرغم من هذه الصعوبات، ومن بينها الضغوط الزمنية الهائلة التي كان يعمل فيها. ولذلك فمن غير المنصف إطلاقاً أن نتوقع عملاً ونتائج خالية تماماً من العيوب، الأمر الذي من شأنه أن يلغي حاجة أعضاء المجلس إلى طلب مزيد من التوضيح. ومن هذا المنطلق، حاولنا أن ندرس التقرير، الذي كان ولا شك في حالات كثيرة جداً تقنياً جداً، ويتطلب بالتالي بعض المعرفة التقنية في هذا المجال.

وفي الواقع، كانت الآلية دقيقة جداً في تحليلها لهذه الحالة المعقدة للغاية. ويشير التقرير إلى أنه درس سيناريوهين بالتفصيل. وتنبثق استنتاجاته عن تلك التحقيقات، ولكنه حرص على تجنب القطع بها. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالحفرة التي خلفتها القذيفة في خان شيخون، ورغم أن التقرير يشير إلى أن الحفرة "نجمت على الأرجح عن جسم ثقيل هوى بسرعة كبيرة، من قبيل قنبلة جوية" (S/2017/904)، الضميمة، الفقرة (٤٠)، فإنه يضيف أن الآلية "لم يكن بإمكانها أن تستبعد فكرة أن تكون الحفرة نجمت بوسائل أخرى" (المرجع نفسه، الفقرة (٤٩)). وهذا أمر هام بالرغم من توصيفه، حسبما ردد الأمين العام المساعد مولي قبل قليل، بأنه غير مرجح.

وبالمثل، فاستناداً إلى تسجيلات الفيديو التي تأكد أنها أصلية، استنتجت آلية التحقيق المشتركة أن الطائرة السورية

القيام بزيارات ميدانية إلى أماكن وقوع الحوادث، طالما تم توفير ضمانات السلامة الأساسية، التي ستجعل من الممكن تحقيق النتائج المتوقعة.

ونعتقد أنه ينبغي أن يكون تجديد الولاية غير ميسر بالمرّة، ويجب الحفاظ على نزاهة واستقلالية الآلية، ولا بد من احترام الغرض الذي أنشئت من أجله مع استبعاد أي أغراض أخرى، ويجب وضع إطار زمني محدد ومنهجية واضحة لعمل الآلية.

وأخيراً، ستواصل بوليفيا دراسة التقرير (S/2017/904، المرفق) ونطاقه. ونعيد تأكيد الحاجة إلى الحفاظ على الوحدة في المجلس لضمان استمرارية عمل الآلية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو ورئيس آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، السيد إدموند موليه، على إحاطتيهما الإعلاميتين عن التقريرين اللذين قدمتهما كل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2017/916، المرفق) وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (S/2017/904، المرفق)، واللذين يجب علينا تدارسهما وتمحيصهما بجدية ودقة شديدين. ونحن نقدر كل الجهود المبذولة في التحقيقات بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وكذلك من أجل تحديد المسؤولين عن هذه الجريمة الخطيرة.

وقد أعدنا التأكيد على موقفنا من هذه المسألة مرات عديدة. إن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة - حكومية أو غير حكومية - ليس أمراً مقبلاً فحسب، بل إنه كذلك يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وتهديداً كبيراً للسلم والأمن العالميين. ويثير استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية بالفعل قلقاً بالغاً، كما يؤكد أحدث تقرير لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية (S/2017/905، المرفق) بشأن حادث اللطامنة.

والآن، ينبغي أن نذكر أن الأمين العام المساعد مولي قال إن حكومة الجمهورية العربية السورية قدمت تعاوناً جيداً. وينطبق ذلك بصفة خاصة على زيارة قاعدة الشعيرات الجوية وفحص السجلات ومعلومات الطيران ليوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ولم يبدُ أن المعلومات التي تم الحصول عليها تؤكد الاستنتاج الذي توصلت إليه الآلية فيما بعد، مما يشير مرة أخرى إلى الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل.

ومع ذلك، فمن المهم أن نكون منصفين بحق الآلية وفريق القيادة. فلا يمكن أن نطلب منهم أكثر مما وعدوا بإنجازه، بحسب طريقة العمل المبينة في المرفق الأول من التقرير الثالث للآلية (S/2016/738/Rev.1). والمتوقع منها هو تحديد الجناة إلى أقصى حد ممكن، وقد لا يكون من المناسب أن يشترط عليهم بأن يكون استنتاجهم مستوفياً لمعيار الأدلة الدامغة أو حتى الأدلة الملموسة، ولكن من المؤكد أن من الإنصاف أن يكون الاستنتاج متوافقاً مع معيار كفاية الأدلة.

ومما لا شك فيه أنها قد غطت الكثير من المجالات، ولا يمكن إهمال النتائج التي توصلت إليها حتى الآن بأي حال من الأحوال، ولكنها ليست قطعية. إنها أعمال جارية يستحق فريق القيادة عليها الكثير من الشناء. ولا شك في أنه يمكن لأي وفد الطعن في نزاهتها، ولكن من الصعب جداً الآن أن نستنتج أن العمل قد أنجز. ويلزم القيام بمزيد من العمل.

وبسبب هذه الحالة وأخرى جديدة ينبغي التحقيق فيها، فنحن مقتنعون بأن من الحيوي تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، ونأمل أن نتمكن من القيام بذلك عن طريق التغلب على الخلافات داخل المجلس بشأن هذه المسألة. ولا يمكن للمجلس معالجة التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية إلا من خلال وحدة الهدف، وكذلك إنهاء استخدامها لاحقاً من قبل أي جهة.

كانت ”في المنطقة المجاورة مباشرة لخان شيخون بين الساعة ٠٦/٣٠. والساعة ٠٧/٠٠. في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧“ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦ ب)). بيد أن التقرير نفسه يشير إلى أن ”الآلية [لم تجد] حتى الآن معلومات محددة تؤكد ما إذا كانت طائرة سو - ٢٢ تابعة للقوات الجوية للجمهورية العربية السورية تعمل انطلاقاً من قاعدة الشعيرات الجوية شنت هجوماً جويًا على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ أم لا“ (المرجع نفسه، الفقرة ٣١).

ومرة أخرى، يشير تقرير الآلية إلى أن السارين في خان شيخون كان على الأرجح من المخزون الأصلي للجمهورية العربية السورية. ولكن التقرير يضيف أن هذا التحليل ”يستحق... مزيداً من الدراسة“ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥).

وعلاوة على ذلك، فإن التقرير - سواء في تحليله أو في ما خلص إليه من نتائج - يعترف بأن هناك اختلافات وتباينات. وبعضها، مما تقبله الآلية المشتركة، يمكن أن يكون مهماً. ونتيجة لهذه الاختلافات في التقرير نفسه، نجد أن من الصعب، بكل إنصاف وفضول حقيقي، أن نفهم كيف يمكن أن تكون آلية التحقيق المشتركة على ثقة من أنها قد أنجزت عملها.

وبطبيعة الحال، نحن نعلم أن الآلية لم تتمكن من زيارة موقع الهجمات، ولا سيما خان شيخون. ويعترف تقريرها بأن زيارة الموقع كانت ستكون ذات قيمة، ولكنه يقول - كما ذكر الأمين العام المساعد مولي في هذه الجلسة - إن الخطر الأمني ”يفوق الفوائد التي قد يجنيها التحقيق من تلك الزيارة“ (المرجع نفسه، الفقرة ١٥). كما ينص على أنه ”إن تحسنت الظروف وتقرر أن زيارة الموقع من شأنها أن توفر معلومات جديدة قيمة، فمن الممكن القيام بزيارة مستقبلاً“ (المرجع نفسه).

المشكلة هي أن الآلية المشتركة توصلت بالفعل إلى استنتاجها دون الاضطرار لزيارة الموقع التي كانت، باعترافها، ستكون مفيدة للتحقيق.

ونشكر السيد مولي وفريقه على جهودهما وتقديرهما الأخير عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في أم حوش وخان شيخون (S/2017/904، المرفق).

وقد سُنت تلك الهجمات البغيضة التي أدت إلى ازدياد عدد حالات الجرائم الدولية، من جانب النظام السوري وتنظيم داعش في إطار النزاع. وأبغضها على وجه الخصوص تلك الهجمات التي أُستخدم فيها السارين على محافظة إدلب وأسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، بمن فيهم الأطفال والعاملون في مجال تقديم المعونة. ويشير وجود مخزونات السارين القابلة للاستخدام العسكري إلى أنه لم يتم شحن جميع تلك المخزونات الموجودة في سورية أو تدميرها في عام ٢٠١٤ على النحو المتوخى.

وقد اضطلعت آلية التحقيق بعمل شامل، بما في ذلك استخدام كل ما يلزم من البحوث والتحقق على النحو المبين في التقرير. وعلى ذلك الأساس خلصت الآلية إلى أن تنظيم داعش هو المسؤول عن الهجوم الذي حدث في أم حوش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وأن النظام السوري هو المسؤول عن الهجوم الذي حدث في خان شيخون في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفيما يتعلق بالهجوم على خان شيخون، دفعت الآلية بحجة أن أحد السيناريوهات الثمانية الممكنة - التي تم استعراضها بغرض التحقق التفصيلي باستخدام تقنيات العلوم والطب الشرعي - يشير إلى إسقاط قنبلة جوية من جانب القوات المسلحة السورية.

ونلاحظ أنه لم يكن ممكناً - فيما عدا الحكومة والجماعة الإرهابية المسؤولة - تقديم مزيد من المعلومات عن الأفراد أو الكيانات التي يمكن إلقاء المسؤولية عليها عن تنظيم تلك الهجمات أو ارتكابها أو رعايتها. وبالمثل لم يكن ممكناً تحديد الموقع الذي سُنت منه الهجمات. وما زال تقييمنا لتقرير آلية التحقيق المشتركة فيما يتعلق بالجوانب التقنية والعلمية مستمراً.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أشكر السيدة ناكاميتسو والسيد مولي على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم.

وأود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على أن السويد تدين بشكل لا لبس فيه وبأشد العبارات الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية. إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير قانوني ويشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ويمكن أن يرقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية.

وأرحب بالتقرير (S/2017/916، المرفق) لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). والسويد لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء حقيقة أن المنظمة ما زالت غير قادرة على التحقق من الإعلان الأولي لسورية بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية بسبب عدد من المسائل الجادة المتعلقة. ونثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات. إن الكشف الكامل والتعاون الاستباقي من جانب السلطات السورية مطلوب على وجه السرعة.

وإننا نشعر بالقلق الشديد إزاء النتائج التي خلص إليها آخر تقرير لبعثة تقصي الحقائق بشأن وقوع هجوم آخر بغاز السارين في محافظة إدلب، وهذه المرة في اللطامنة، في ٣٠ آذار/مارس. وإننا نتطلع إلى قيام آلية التحقيق المشتركة بالتحقيق في ذلك الهجوم. وتؤدي آلية التحقيق المشتركة، التي أنشأها المجلس بالإجماع، دوراً حاسماً في حماية الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونقدّم دعمنا الكامل للآلية في إطار ولايتها لمتابعة تحقيق موضوعي ونزيه ومستقل في الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. ونعول على الكفاءة المهنية والخبرة التقنية الممثلة في الآلية المشتركة والتحليل الشامل للأدلة الجنائية الذي تقوم به. لقد قدمنا دعماً مالياً وخبرة تقنية للآلية المشتركة لتمكينها من الاضطلاع بعملها الهام.

النظر اليومي اللتين وقعتا في خان شيخون وأم حوش، أيا كان مرتكبوها. ومن خلالي تكرر السنغال، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونظرا لدفاعها القوي عن نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، الإعراب عن اقتناعها بأن ما من شيء يمكن أن يرر ارتكاب الفظائع مثل استخدام المواد الكيميائية سلاحا ضد المدنيين من جانب أي جهة، وتحت أي من الظروف.

ولا يقتصر ذلك على الهجمات هذه فحسب، بل يشمل أيضا الكثير من الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية التي بيّنها تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية - إن كانت هناك أي حاجة إلى دليل آخر - التي تشير إلى مدى أهمية أن تواصل الآلية المشتركة عملها، والتي تعمل أيضا بوصفها أداة للردع ما دام حقيقيا خطر حصول أي من الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل. ويبحث هذا على شعور السنغال على وجه الخصوص بالقلق الشديد.

عليه وبالنيابة عن بلدي، أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتعاون الإيجابي وفقا للقرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) بين الآلية والهيئات الفرعية الأخرى للمجلس، بما في ذلك اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وترحب السنغال أيضا بتعاون دول أعضاء معينة مع الآلية بوصفه جزءا من أعمال تحقيقها.

وبصرف النظر عن آرائنا بشأن التقرير قيد الاستعراض، يعتقد وفد بلدي أنه لا يزال هناك ما يكفي من القواسم المشتركة بين أعضاء مجلس الأمن بما يمكننا من تحديد ولاية آلية التحقيق

وختاما، أود أن أنتقل بإيجاز إلى مسألة تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. فقد حظي الغرض منها بتأييد جميع أعضاء المجلس. وكما ذكرنا في الجلسة السابقة بشأن هذه المسألة (أنظر S/PV.8073) فما تزال الآلية بحاجة إلى الاستقرار وإمكانية التنبؤ كي تتمكن من مواصلة عملها الهام. ومن المهم أيضا أن نتفادى التكلفة الباهظة التي ربما تترتب عن وجود أي ثغرة في ولاية آلية التحقيق المشتركة.

وبما أن ولايتها الحالية قد أوشكت على الانتهاء خلال ١٠ أيام فقط، فإن من الضروري أن نوحّد صفوفنا لنضمن تجديدها في الوقت المناسب. وستواصل السويد قصارى جهدها خلال الأيام المقبلة في السعي إلى ضمان استمرار الآلية المشتركة والوفاء بولايتها. ونؤيد جميع المبادرات الجادة الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، ونحن على استعداد للمساعدة في تيسير الجهود الرامية إلى إيجاد سبيل للمضي قدما.

فذلك أقل ما يستحقه الشعب السوري الذي ما برح يعاني كل يوم من الممارسات الوحشية للنزاع المستمر منذ أكثر من ست سنوات حتى الآن.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود الوفد السنغالي أن يشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بهدف استعراض التقرير السابع (S/2017/904، المرفق) لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، والسيد إدموند موليه على إحاطتهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات، وأن أشكر من خلالهما جميع الرجال والنساء الذين يسعون إلى إثبات الوقائع لتحديد المسؤولية عن استخدام المواد الكيميائية أسلحة ضد المدنيين في الجمهورية العربية السورية، وهو أمر مرفوض كما قال الجميع.

وكما ذكر سابقا في هذه القاعة، يكرر وفد بلدي إدانته القوية للهجمات الكيميائية في سورية، ولا سيما الحادثين قيد

النزاع، والتحقق من الكثير من الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة المحظورة في سورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

أود أولاً أن أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد إدموند موليه، على إحاطتهما الإعلاميتين. ونؤكد لهما الدعم الكامل من مجلس الأمن لتعهدهما الذي يكتسي أهمية بالغة في توطيد الهيكل الأمني الدولي.

ونشكر آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة على تقريرها السابع (S/2017/904، المرفق) بوصفه نتيجة التحقيق الذي أجري في إطار تحد أمني وقيود شديدة التعقيد. وتدعم إيطاليا عمل آلية التحقيق المشتركة. ونعرب عن عميق تقديرنا وثقتنا بمهنتها واستقلاليتها.

ويساور إيطاليا بالغ القلق إزاء الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير، إذ أنه يؤكد مرة أخرى استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وحتى الآن تمكنت الآلية المشتركة من التحقق من أربع هجمات كيميائية شنت من قبل القوات المسلحة السورية ومن هجومين شنتهما تنظيم داعش.

إن ما حدث في خان شيخون في نيسان/أبريل ٢٠١٧ وفي أم حوش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أمر غير مقبول على الإطلاق ويؤكد الحجم المروع للمعاناة الإنسانية في النزاع السوري. ونحن ندينه بأقوى العبارات. إن هذه الحوادث تذكروا مأساوية بأن القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وكذلك الهيكل الدولي لعدم الانتشار، لا تزال تُنتهك انتهاكاً سافراً في سورية من جانب الحكومة ومن جانب الإرهابيين، ما يؤدي إلى زيادة تآكل التحريم ضد الأسلحة الكيميائية - كما أكد الأمين العام في تقريره الأخير (S/2017/902).

وطالما أن أحداً لم يُسأل عن تلك الأفعال، فإن خطر تكرارها سيبقى بل وسيزداد. إن الادعاءات بوجود حوادث

المشتركة المتوقع انتهاؤها في غضون ١٠ أيام فقط، كما ذكر بذلك المجلس زميلي المجلس إلى جانبي للتو. وأود أن أعرب عن الأمل في أن يستعيد المجلس روح التصالح والتوافق في الآراء بشأن هذه المسألة التقنية للغاية كما هو الحال مع اعتماد القرارات ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥) و ٢٣١٩ (٢٠١٦) التي مكّنت جميعاً المجلس من إحراز تقدم ملموس في التصدي لمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية.

وعلى أي حال، وبما أن وفد بلدي مقتنع بمدى أهمية إسهام الآلية المشتركة في إثبات الحقيقة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، علاوة على اقتناعه بأهمية الدروس المستفادة، وخاصة فيما يتعلق بالهيكل العالمي لعدم الانتشار، فإنه يكرر الإعراب عن عميق تقديره وتأييده للآلية. وندعو الآلية إلى مواصلة مهمتها الحاسمة التي تسعى إلى الاضطلاع - وهو ما يجب تأكيده - بولايتها المنشأة بموجب القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، والتي جددتها المجلس باتخاذ القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) بصورة تتسم بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية. ومن المهم التذكير بأن تلك الولاية تشمل بقدر الإمكان، تحديد الأفراد أو الكيانات أو الحكومات المسؤولة عن ارتكاب أو تنظيم أو الأمر باستخدام المواد الكيميائية أسلحة، بما فيها الكلور أو السارين أو أي مادة كيميائية سامة أخرى في الجمهورية العربية السورية، أو أولئك المتورطين فيها بأي شكل من الأشكال. وما دام الجميع يوافقون على أن الأسلحة الكيميائية قد أستخدمت في الجمهورية العربية السورية، ونظراً لوجود المزيد من الادعاءات التي لم يتم التحقق منها بعد، ترى السنغال أن بإمكان مجلس الأمن أن يتوصل إلى اتفاق بشأن تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة.

وختاماً، أود أن أكرر التأكيد على أهمية إيجاد حل سياسي تفاوضي للنزاع السوري على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بوصفه الحل الوحيد الممكن لأجل التغلب على التحديات الإنسانية الكبيرة الناجمة عن

للسادة للزملاء الذين أظهروا بجلاء النواقص والعيوب التي شابت استنتاجات التقرير قيد النظر (S/2017/904، المرفق).

لقد استوقفني ما ورد في إحاطة السيد موليه من أن الولاية المناطة به وبآلية التحقيق المشتركة للتحقيق بما جرى في خان شيخون هي مسألة ليست سياسية. هو قال إن هذه المسألة غير سياسية! والمفارقة الغريبة في نفس الإحاطة هي أن السيد موليه اعتبر أن استخدام السلاح الكيميائي في خان شيخون هو ممارسة للإرهاب الكيميائي. وسؤالي للسيد موليه وللادة أعضاء المجلس هو الآتي: منذ متى يعتبر الإرهاب الكيميائي مسألة فنية بحتة غير سياسية؟ إن القول بأن ولاية آلية التحقيق فنية بحتة في معرض العمل في مشهد أو في بيئة سياسية - كما أسماها صديقي العزيز سفير إثيوبيا - بيئة سياسية معقدة، هذا القول هو أشبه ما يكون بقول بعض التلاميذ الكسالى في المدرسة بأن الاهتمام بالرياضة فقط كاف للنجاح في المدرسة، وأنه لا حاجة لدراسة بقية المواد الدراسية الأخرى.

كيف يمكن لرئيس آلية التحقيق المشتركة أن يقول إن المعلومات ذات الصلة باستخدام المجموعات الإرهابية للمواد الكيميائية وتهريبها عبر دول الجوار، وهي المعلومات التي قدمتها حكومة بلادي له ولبعثة تقصي الحقائق قبله وللجان مكافحة الإرهاب قبلهما وللجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قبل كل هؤلاء والمجلس الأمن بكامله في ١٣٠ رسالة، ١٣٠ رسالة حول استخدام السلاح الكيميائي في سورية وتهريبه من دول الجوار، ١٣٠ رسالة قدمناها في الفترة من ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ أي خمس سنوات بالضبط، كلها تتعلق باستخدام السلاح الكيماوي من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة في بلادي. ثم يأتي السيد موليه ويقول إن كل الجرائم التي نقلناها له وذهب ضحيتها آلاف السوريين هي مسألة فنية بحتة وليست سياسية. وبالتالي خلت إحاطته من أي فهم للمشهد السياسي المعقد في بلادي. لا يمكن أن تكون ولاية آلية التحقيق المشتركة فنية، فهذا الكلام غير مقنع.

جديدة تنطوي على استخدام السارين لا تفتأ تظهر، على النحو الذي بيّنته بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن حادثة اللطامنة. وهو سبب يجعل من مكافحة الإفلات من العقاب وتحديد الجناة وإخضاعهم للمساءلة من الأولويات المشتركة للمجلس. وهو سبب آخر لتجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، التي ستنتهي قريباً.

وبشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، نشعر بخيبة الأمل لأن المشاورات الرفيعة المستوى الأخيرة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية في أيلول/سبتمبر عجزت عن تحقيق أي تقدم ملحوظ. ما زال الهيكل العالمي لعدم الانتشار يواجه تحديات خطيرة للغاية، ويقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية الدفاع عن سلامة ومصدقية هذه القواعد الحاسمة القديمة لأمننا الجماعي، والحفاظ على وسائل الوقاية ومسارات المساءلة في حالة وقوع انتهاكات. إن آلية التحقيق المشتركة أداة حاسمة في هذا الصدد، وقد أيدت إيطاليا تأييداً كاملاً تجديد ولايتها قبل أسبوعين، آخذة في الاعتبار ضرورة المحافظة على ما لديها من خبرات وحماية استقلالها والحفاظ على مصداقية تحقيقاتها.

ونحن ملتزمون بالعمل مع أعضاء المجلس الآخرين للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الهدف الملح، ونود أن نشكر القائم على الصياغة - وفد الولايات المتحدة - على جهوده البناءة في السعي إلى حل توافقي، بما في ذلك من خلال مشروع قرار نعتبره أساساً جيداً جداً للمناقشات التي تفضي إلى الحفاظ على وحدة المجلس.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، والشكر موصول

اسمحوا لي في هذا الصدد أن أشير إلى ما يلي: أولاً، أورد تقرير الآلية في الفقرة ٥٤ منه، أن سورية لم توافها بنتائج التحقيق الداخلي الذي تم إعلامها بفتحه من قبل اللجنة الوطنية السورية. هكذا جاء في هذه الفقرة، وهنا أوجه السؤال مباشرة إلى السيد موليه الذي يجلس إلى جانبي، وهو يرسم الدوائر الواحدة تلو الأخرى، ما هي إذن الوثائق التي سلمتكم إياها باليد في لقائنا في مكتبك، بتاريخ ١٦ آب/أغسطس المنصرم. في الصباح الباكر من ذلك اليوم، أي ١٦ آب/أغسطس الماضي، التقيت بالسيد موليه في مكتبه وبشكل عاجل بناء على طلبي، من أجل تسليمه نسخة من تقرير لجنة التحقيق الوطني السورية في حادثة خان شيخون، وأبلغته أنا شخصياً أنه هو المسؤول الأممي الوحيد الذي يملك نسخة من هذا التقرير.

ثانياً، أورد التقرير عدة مرات أن تنظيم جبهة النصرة هو الذي يسيطر بشكل رئيسي على مدينة خان شيخون بما يشمل مسرح الجريمة. إذا فالتقرير يقول صراحة إن من أعد الأدلة وفبركها ونقلها إلى تركيا هو تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، وإن من قدم العينات المزعومة إلى الاستخبارات الفرنسية والبريطانية والتركية والأمريكية هو تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، وإن من قدم شهود الزور في غازي عنتاب التركية هو تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، وإن من أعد مسرح الجريمة ثم طمره وتلاعب به هو تنظيم جبهة النصرة الإرهابي.

فهل يعقل بعد كل هذا وذاك أن تكون قيادة الآلية مطمئنة وواثقة من أن النتائج التي وصلت إليها بناء على ما يسمى سلسلة حفظ الأدلة والعهددة، لم يتم التلاعب بها من قبل جبهة النصرة المصنفة من قبل مجلس الأمن كتتنظيم إرهابي. تنظيم جبهة النصرة الإرهابي لديه مصداقية عند السيد موليه أكثر من الحكومة السورية.

ثالثاً، أشار التقرير في الفقرة التاسعة من الملحق الثاني إلى قيام جبهة النصرة الإرهابية والجماعات المتحالفة معها في ٢١

قال ميكيفيللي - الذي جاء من بلادكم سيدي الرئيس - قبل ٥٠٠ عام تقريباً: "لا علاقة بين السياسة والأخلاق". هكذا قال ميكيفيللي. وكأني أراه يقرأ اليوم حال سلوك حكومات بعض الدول التي تدعي الأخلاق وتنصب نفسها وصياً على احترام أحكام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، في الوقت الذي تمارس فيه هذه الحكومات سياسات تزدري من خلالها هذه المبادئ النبيلة وتسيء استخدامها لتحقيق أجنداتها التدخلية التدميرية.

وكأني أرى ميكيفيللي يقرأ اليوم أيضاً حال سلوك بعض لجان الأمم المتحدة التي يفترض فيها الحيادية والمهنية والمصداقية، في الوقت الذي أثبت عملها وتقاريرها أنها لجان منحازة ومسيسة ولاأخلاقية، وتبرع في عملها باستخدام شهود زور ومصادر تسميها مفتوحة وأدلة مفبركة، وهذا هو حال بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة التي نناقش تقريرها اليوم.

وهو التقرير الذي سأثبت لكم الآن بالأدلة العلمية والقانونية أنه تقرير غير حيادي ولا مهني وبنى اتهاماته الباطلة لسورية على عملية فبركة الأدلة والتلاعب بالمعلومات، وعلى استخدام عبارات مأكرة ومصطلحات غامضة لا يجوز لتقرير جنائي أن يستند في اتهاماته إليها. وارجعوا أيها السادة معي إلى التقرير لكي تُحصوا كم مرة استخدم التقرير كلمتي "من المرجح" و "من غير المرجح" في معرض مناقشة أدلة علمية لا يجوز أن تحتل سوى اليقين. سأوفر عليكم الجهد، فقد استخدمت هاتان الكلمتان في التقرير ٣٢ مرة. اثنتين وثلاثين مرة استخدم التقرير عبارة "من المرجح" و "من غير المرجح". ومع ذلك، لم تجد قيادة الآلية غضاضة في استخدام كلمة "واثقة" في استنتاجاتها لتوجيه الاتهام لسورية في حادثة خان شيخون، وذلك على الرغم من أن التحقيق الذي جرى هو تحقيق جزئي تجاهل الأركان الرئيسية الثلاثة لأي تحقيق جنائي وتلاعب بها.

خامسا، لماذا سارع تنظيم جبهة النصرة الذي يسيطر على خان شيخون إلى تغطية الحفرة بالإسفلت؟ ولماذا تلاعب بمسرح الجريمة؟ إذا لم يكن لدى رعاة هذا التنظيم الإرهابي ما يخفونه لكان حريا بهم تسهيل التحقيق ومنع التلاعب بمسرح الجريمة.

سادسا، لماذا لم تقم آلية التحقيق المشتركة بجمع العينات من قاعدة الشعيرات الجوية التي ادعت الإدارة الأمريكية أنها كانت منطلقا للهجوم الكيميائي. والمفارقة العجيبة في هذا الأمر أن السيد موليه أعلمني بنفسه أنه هو الذي اتخذ القرار بعدم الذهاب إلى خان شيخون، وأنه هو الذي قرر بأنه ليس من اختصاص الآلية أخذ عينات من مطار الشعيرات. والسؤال الهام جدا الذي أطرحه عليكم، هو معرفة الدافع الذي حدا بالسيد موليه لاتخاذ قرارات خطيرة كهذه تؤثر على مصداقية استنتاجات الآلية. إن هذه الأسئلة كلها كانت لا بد وأنها ستثير حفيظة هتشكوك البريطاني نفسه.

سابعا، أشارت الآلية في الفقرة ٣٠ إلى حصولها على معلومات تتضمن تفاصيل عن وجود طائرة تبعد خمسة كيلومترات عن خان شيخون، وإلى أن الخبير الذي استشارته الآلية قد خلص إلى أنه من الممكن اعتمادا على عدد من المتغيرات مثل الارتفاع والسرعة ومسار التحليق المتخذ، من الممكن إسقاط قبلة جوية من هذا القبيل على البلدة من المسافة سالفة الذكر. وعلى الرغم من أنه لا يمكن من الناحية التقنية لطائرة سوخوي ٢٢ توجيه ضربة إلى البلدة وفق المسار الذي حددته الآلية، فإن الخبير الذي استشارته الآلية أطلق عبارة مأكرة ومضللة وغير حاسمة قائلا وأقتبس أنه "من الممكن"، رجعنا إلى أنه من المرجح ومن غير المرجح، "من الممكن توجيه الضربة"، فهرعت الآلية لاعتماد استنتاجه هذا. أحد الخبراء قال لهم من الممكن، فالآلية اعتمدت ذلك مباشرة، بدون نقاش هذا الكلام.

ثامنا، أشار التقرير في الفقرة ٤١، وأقتبس، "بجث الآلية أيضا إمكانية أن تكون الحفرة ناجمة عن جهاز متفجر يدوي

آذار/مارس ٢٠١٧ بشن هجوم على القوات السورية في اتجاه مدينة حماة، وقال التقرير إن الجيش السوري استعاد السيطرة وتوغل حتى تاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى مسافات أعمق في المناطق التي كان قد خسرها أي قبل يوم واحد من وقوع حادثة خان شيخون. قبل يوم واحد.

والسؤال المطروح للجميع إذا كان الجيش السوري يحقق الانتصارات الحاسمة تلك كما ورد في التقرير وبات على مشارف مدينة خان شيخون قبل يوم واحد من وقوع الحادث، مدينة خان شيخون التي يسيطر عليها تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، فلماذا افتعال هذه الجريمة مع تداعياتها المعروفة للجميع؟، ولماذا استخدام الكيميائي ومن هو المستفيد الحقيقي منه؟ إن المستفيد الوحيد هو تنظيم جبهة النصرة الإرهابي وحكومات الدول التي توجه الاتهام للحكومة السورية، وذلك بهدف عرقلة تقدم الجيش السوري ضد الإرهابيين المعدلين وراثيا ليصبحوا معتدلين، كما يحلو لرعاتهم تسميتهم، البعض يعتبر أن جبهة النصرة هي إرهاب معتدل.

رابعا، لماذا لم تقم بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة بزيارة خان شيخون؟ أي زيارة مسرح الجريمة، وهل يمكن إجراء تحقيق في جريمة ما عن بعد دون زيارة موقع الجريمة، علما أن إدارة الأمن والسلامة في الأمم المتحدة، كما قال زميلي ممثل الاتحاد الروسي قد أكدت إمكانية القيام بهذه الزيارة. وأذكركم هنا بأن نهج عدم زيارة موقع مسرح الجريمة ليس بجديد على مثل هذه الآليات. فحتى هذه اللحظة لم تستجب الأمم المتحدة بعد للطلب الذي كانت الحكومة السورية قد قدمته بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ للتحقيق في جريمة استخدام المجموعات المسلحة الإرهابية للمواد الكيميائية في خان العسل، على الرغم من إفاد السيد بان كي - مون الأمين العام السابق للدكتور سلسترم للتحقيق في تلك الجريمة. مرت خمس سنوات، ولم يتم بعد التحقيق في ما جرى في خان العسل، خمس سنوات.

به من خلال الإيحاء بأن قذيفة تم إلحاقها من الجو، آخذين بعين الاعتبار أن الآلية نفسها قد قالت: إن عدم وجود سلسلة حفظ أدلة للبقايا الموجودة يفقدها قيمتها الإثباتية؟ (S/2017/904)، المرفق، الفقرة ٥٨). ومع ذلك لم يمنع هذا الشك الآلية من الجزم بأن الحادث نتج عن إلقاء قذيفة من الجو.

أحد عشر، أشار التقرير في الفقرات ٧٤ إلى ٧٩ إلى وجود تضارب في المعلومات وفي شهادات الشهود، وإجراءات غير مألوفة أو غير ملائمة، هكذا ورد في التقرير. وأشار هنا إلى مثال واحد، للاستدلال على حجم التلاعب، وهو ما ورد في الفقرة ٧٨ بأن تحليل الدم في العينة رقم ١٣ قد بين عدم وجود السارين أو مادة شبيهة بالسارين فيها، في حين أن تحليل عينة البول - لنفس الشخص - قد بين أنها تحتوي على هذه المادة (المرجع نفسه، الفقرة ٧٨)، وأن الخبراء الطبيين الذين استشارتهم الآلية قد قالوا بأن الجمع بين النتيجة السلبية في الدم والنتيجة الإيجابية في البول مستحيل علمياً. ومع ذلك أصرت الآلية على القول بأنه ثبت استخدام السارين في التحاليل الطبية لهذا الشخص. علمياً من غير الممكن أن لا يوجد سارين في الدم ويوجد في البول. علمياً هذا الكلام مستحيل. ورغم كل هذه التناقضات، يعترف التقرير بأن قيادة الآلية لم تبذل أي جهد لمعرفة أسباب هذه التناقضات، في حين أن السبب واضح، ويعود إلى سيناريو التلاعب بالأدلة والمعلومات لتوجيه الاتهام للحكومة السورية، تماماً مثلما حصل في استنتاجات قيادة الآلية السابقة في تقريرها الثالث والرابع. وهي الاستنتاجات المضللة التي تم توظيفها من قبل الإدارة الأمريكية والبناء عليها للعدوان على قاعدة الشعيرات الجوية.

إنني أدعوكم إلى إعمال المنطق والمحكمة الرشيدة والسعي للحصول على إجابات واضحة وحقيقية للأسئلة التي طرحتها والتي طرحها بقية الزملاء.

الصنع، وفي حين لم تستبعد هذه إمكانية تماماً، هل لقيادة الآلية أن تفسر كيف لا تستبعد إمكانية أن تكون الحفرة ناجمة عن جهاز متفجر يدوي الصنع وفي نفس الوقت تقول إنها واثقة بأن الحفرة ناجمة عن إلقاء قذيفة جوية، كيف يستوي هذا مع ذاك؟ كيف يستوي هذان الادعاءان؟ من جهة، يقولون بأنه توجد حفرة، نجمت عن جهاز تفجير يدوي الصنع، ومن جهة أخرى يقولون بأن الحفرة ناجمة عن إلقاء قذيفة من الجو.

تاسعاً؛ أشار التقرير في الفقرة ٤٥ إلى أن أحد الأدلة التي استند إليها في توجيه الاتهام للحكومة السورية هي أن عينات السارين قد أنتجت من السليفة الكيميائية المستمدة من المخزون الأصلي للجمهورية العربية السورية. ونعتوها باسم السليفة (DF)، كما قال أحد الزملاء. وهنا، أسأل قيادة الآلية أمامكم لماذا الإصرار على تضليل كل من يقرأ التقرير، من خلال الإيحاء بأن هذه العينة ترقى لأن تكون بصمة، لا يمكن تصنيعها إلا من قبل الحكومة السورية. مع العلم بأنه يمكن لأي مختبر غربي مختص أن يصنع مثل هذه العينة. هل يعني الأمر أنه لم يعد سوى العلماء السوريين الذين ينتجون هذه السليفة (DF)؟ فقط في سورية؟

وأذكركم، بأن المخزون الكيميائي السوري قد تم إتلافه على متن السفينة الأمريكية MV Cape Ray, Y في البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فمن المرجح أن تكون الجهة التي أتلقت هذا المخزون قد قامت باستبقاء جزء منه لديها - لأنهم غير قادرين على صناعة ما صنعه علماءونا. السليفة (DF) هذه ماركة سورية بحتة لا يستطيع أحد أن ينتجها، فقط علماء سورية! الأمريكيان لا يستطيعون صنع مثلها، ولذلك قد يكونوا استبقوا - حافظوا - على قسم من المخزون السوري الذي كانوا مؤتمنين على تدميره في البحر الأبيض المتوسط! العلماء الأمريكيان يتعلمون من علمائنا في الكيمياء!

عاشراً، ألا يدل عدم وجود ذيل القذيفة في مسرح الجريمة وفقاً لما أشارت إليه الفقرة ٥٨، على أن هناك جهة ما تلاعبت

السوريين من الإرهاب الذي دعمته حكومات غربية، وهي الحكومات التي لا ترى في الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلا ذراعا غليظة لمصالحها أو شركة تجارية لتحقيق أهدافها؟ فحكومات قانون القوة هذه لم تترك من المحرمات شيئا إلا وارتكبتة بحق الشعب السوري. وحكومات قانون القوة هذه دأبت على الاعتقاد بأن بإمكانها ممارسة القتل والتدمير والخداع والكذب من دون مساءلة من أي قانون مسكين.

ما هي فائدة بقاء منظمتنا إذا استمرت حكومات هذه الدول بتوظيفها كشاهد زور على تفتيت دول مثلما حصل في يوغوسلافيا، وتدمير دول أخرى مثل العراق وليبيا ومحاصرة شعوب وتجويعها وقتلها مثلما يحصل في فلسطين واليمن، وفرض حصار غير قانوني على دول مثل كوبا وفنزويلا وإيران، واستجلاب حرب إرهابية قدرة على بلدي، سورية، والقائمة تطول؟

أخيرا، إن الحرب الإرهابية التي استهدفت بلدي، سورية، قد كلفت الحكومات الراحية لها حتى الآن ١٣٧ بليون دولار، وذلك باعتراف أحد عملائها، وأقصد هنا رئيس وزراء قطر السابق، حمد بن جاسم. والحرب الإرهابية هذه، باعترافه لوسائل الإعلام منذ أيام قليلة فقط، كانت مخططا مشتركا، جمعهم بشكل رئيسي مع السعوديين والأتراك والأمريكيين والإسرائيليين والأردنيين. وكانت سورية وشعبها بالنسبة لهذه الحكومات مجرد فريسة تتنازع عليها الضباع، وأستخدم هنا مصطلحات حمد بن جاسم حرفيا: "إحنا تهاوشنا على الصيد، والصيد فلتت منا واحنا قاعدين نتهاوش عليها"، هكذا قال رئيس وزراء قطر السابق.

إن بلدي، الجمهورية العربية السورية، يرفض شكلا ومضمونا ما جاء في تقرير آلية التحقيق المشتركة، فيما يتعلق باتهامها في الحادث المؤلم الذي وقع في خان شيخون. كما يرفض بلدي أن تكون سورية، بإرثها الحضاري الذي يمتد لآلاف السنين، صيدة

إن بلدي، سورية، يعيد التأكيد على أنه التزم باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية نصا وروحا، وأنه لم يعد لديه أي مواد كيميائية سامة محظورة بموجب الاتفاقية منذ انضمامه إليها في العام ٢٠١٣، الأمر الذي أكدته رئيسة البعثة المشتركة للتخلص من الأسلحة الكيميائية في سورية، سيغريد كاغ، في تقريرها المقدم إلى هذا المجلس في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤ (S/2014/444، المرفق). إن بلدي يعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية عملا لا أخلاقيا ومدانا، في أي مكان وفي أي زمن وتحت أي ظروف كان.

ومع صدور هذا التقرير بنتائج المفبركة مسبقا، سقطت ورقة التوت الأخيرة وأصبح رعاة الإرهاب عراة. فحجم التلاعب بالأدلة والحقائق الذي تضمنه هذا التقرير غير مسبوق وتجاوز بكثير حدود التلاعب الذي كانت هذه القاعة قدشهدته بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣. ولعل التاريخ الدبلوماسي المتآكل يعيد نفسه في مشهد تمثيلي مؤسف يذكر العالم بالادعاءات الملفقة التي ساقها الوزير، كولن باول، في الجلسة التي شاركت فيها أنا شخصيا، في هذا المجلس بالذات، بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، عندما قال الوزير باول: لدينا أدلة ومعلومات أسماها "حقائق واستنتاجات مستندة إلى معلومات استخباراتية" موثوقة (S/PV.4701، الصفحة ٦)، وذلك لتبرير عدوان بلده على العراق بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل. ومن المثير للاستغراب أن زميله الوزير، كيري، قد عاد بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، لاستخدام نفس العبارة لتضليل الرأي العام العالمي والتبرير المسبق لشن عدوان على سورية آنذاك (أنظر S/PV.7038) استخدم الوزير كيري نفس عبارات الوزير، كولن باول. ويبدو أن هذه المتلازمة هي ملكية حصرية للإدارات الأمريكية المتعاقبة.

فلنفكر معكم بصوت عال، وأن نبحت عن إجابة للسؤال الذي يشغل بال كل سوري، وهو: إلى متى ستستمر معاناة

أو فريسة للحكومات الراحية للإرهاب، وسنستمر في حرينا الدولي ويرفضون خرق الميثاق ويتصدون لسياسات الهيمنة ودعم على الإرهاب وسنعيد بناء بلدنا وتحقيق طموحات مواطنينا الإرهاب العالمي. بدمائنا وعرقنا وجهدنا وبدعم أصدقائنا ممن يحترمون القانون رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.